ملفّات السّلطة الرّابعة

ماهر زيد

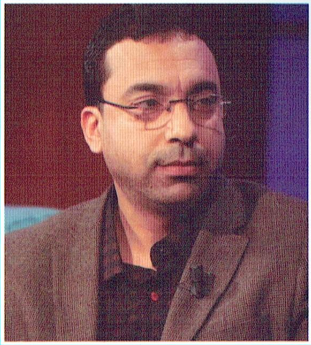
النقابات الأمنيّة والفساد

الحقائق الممنوعة

الجزء الثالث



توضيب مادة صحفية:
صابر النفزاوي



ماهر زيد

صحفي تونسي
متخصص في الشؤون الأمنية
رئيس تحرير جريدة وموقع
"السلطة الرابعة"

للاتّصال بالمؤلّف:

* عبر الإيمايل:

maher.zid.tn@gmail.com

* أو الفايسبوك:

https://www.facebook.com/
/maher.zid.journalist
الصحفي ماهر زيد الصفحة الرسميّة

هذا الكتاب هديّة شخصيّة إلى المؤمنين مثلنا بقيم المواطنة؛ حرّيّة، عدالة وكرامة.. وإلى الباحثين عن الحقيقة حيثما كانوا..

النقابات الأمنيّة والفساد

الحقائق الممنوعة

الجزء الثالث

المؤلّف : ماهر زيد
عنوان الكتاب : النقابات الأمنية والفساد
تصميم الغلاف: ميارة غرافيك
رسوم الغلاف: الفنّان أشرف التايب

الطبعة الأولى: تونس 2017
السحب: 1000 نسخة
ر.د.م.ك: 978-9938-00-153-2

الثمن داخل تونس: 10 د.ت
الثمن خارج تونس:10 أورو أو ما يعادلها

ماهر زيد

النقابات الأمنيّة والفساد

الحقائق الممنوعة

الجزء الثالث

ملفّات السلطة الرابعة

المقدّمة

منذ ظهورها عام 2011 بمقتضى المرسوم الرئاسي عدد 42 وبمساهمة رئيسيّة من أمنيّين معزولين انتهكت النقابات الأمنيّة في تونس كلّ القواعد المتعارف عليها في العمل الأمني من سريّة وانضباط ونأي بالنفس عن التجاذبات السياسيّة، وخالفت فصول القانون المنطبق (قانون الجمعيات) ولاسيّما تلك المتعلّقة بتلقّي التمويلات. واللافت أنّ النقابيّين وأشباههم يتذرّعون مع كلّ تجاوز يرتكبونه بـ«المصلحة العليا للوطن» لينطبق عليهم القول الشهير «إنّ الوطنيّة هي المأوى الأخير لكلّ وغد»!..

بات تغوّل النقابات الأمنيّة في مهد «الربيع العربي» واقعا لا مجال لإنكاره وهو ما يشي بوجود دعم خارجي ما لهذه الهياكل ينضاف إلى تحوّزها على ملفّات خطيرة تتوسّل بها لإخضاع مسؤولين كبار في الدولة، فما بدا للبعض إنجازا ومكسبا ثوريّا تبيّن مع انسياب الأيّام أنّه خطأ جسيم غدا عبءا يُثقل كاهل الدولة.

وما يزيد الطين بلّة، هو هذا الاحتفاء بالتعدّدية النقابيّة داخل السلك الأمني والذهول عمّا يمكن أن يسبّبه ذلك من صراعات بيْنيّة وبالتالي مزيد تعزيز الاصطفافات المشبوهة..

وبفعل الضغوط التي تمارسها النقابات الأمنيّة تتواتر حالات الموت تحت التعذيب، وتُمتهن كرامة المواطنين من قبَل بعض الأمنيّين، دون أن تأخذ التتبّعات القانونيّة مجراها الطبيعي، ليجد التونسيّون أنفسهم يعيشون في كنف دولة الإفلات من العقاب، ما شرع الباب أمام العديدين

للدعوة إلى إطلاق حراك ثوريّ يُعيد بناء النسيج العلائقي بين السلطة والشعب، فالحالة النكوصيّة باتت أوضح من أن يُشار إليها. والأخطر من هذا الارتكاس هو مواصلة التعامل معه بمنطق التطبيع بحجّة التكيّف مع مقتضيات الانتقال ومخاضه العسير..!

وبعيدا عن النشاط النقابي الرسمي، دأب إعلام البنفسج على تسويق خطاب مواز لعدد من «المنتحلين» يتمّ تقديمهم كنقابيّين و«خبراء أمنيّين» رغم أنّ معظمهم من ذوي الرتب الأمنيّة الدنيا، وبعضهم محكوم عليه قضائيّا في جرائم مخلّة بالشرف، ما جعلنا في النهاية أمام مشهد «بوليسي» يُمارَس فيه الإرهاب الماديّ والنفسي تحت غطاء «العنف الشرعي». فأصبح الحديث عن مجرّد «تجاوزات» مفارقا ما لم يقترن بالحديث عن «جرائم» مكتملة الأركان، وهو واقع ارتأيْنا ملامسة بعض ملامحه في هذا الكتاب البعيد كلّ البعد عن الإنشاء والكلام المرسل إذ أودعنا فيه من الأدلّة الموثّقة ما يكفينا مؤونة التوضيح والتعليل..

تصحيح مفاهيم

نحارب الإرهاب أم نقاومه؟!!

علينا الحذر من الدعوات المنمّقة و«الخطيرة» التي تطلقها النقابات الأمنيّة ومن يدور في فلكها من إعلاميّي الاستئصال «الهووي» كالانخراط في الحديث عن «الحرب على الإرهاب». فمصطلح «الحرب» يستحضر معنى «إطلاق اليد»، وفيه شرعنة قبْليّة للتجاوزات والانتهاكات ويسمح باستباحة «المحرّمات» السياسيّة والأخلاقيّة والإنسانيّة، فضلا عمّا ينطوي عليه الاصطلاح من إيحاء بأنّ المجاميع الإرهابيّة من ألفها إلى يائها هي صنيعة الجماعات الإسلاميّة المتطرّفة (وحدها) و«الدولة» بكلّ شخوصها وأجهزتها تجابه هذا المدّ الإرهابي «الإسلامويّ» بما تيسّر لها من وسائل، وعليه؛ نعتقد أنّ عبارة «مقاومة الإرهاب» تفي بالغرض فلا داعي للتحذلق والتفذلك..

هل تفسّر حداثة التأسيس تجاوزات النقابات الأمنيّة؟..

للإجابة عن هذا السؤال يجب أن ننظر في طبيعة هذه التجاوزات ونسق تكرارها، ما يبدو غنيّا عن البيان بالنظر إلى ما تقدّم في هذا الكتاب هو ارتقاء الكثير من هذه الإخلالات إلى مستوى العمالة والخيانة، إذ لا يمكن حمل التواصل مع السفارات الأجنبيّة إلّا على هذا المعنى. وبطبيعة الحال لا يمكن اعتبار «الخيانة» مجرّد تجاوز ظرفي، كما أنّ تتالي «الأخطاء» وتواترها من قبَل نفس الأطراف النقابيّة وفي فواصل زمنيّة متقاربة يحملنا قسْرا على التحدّث عن «تصرّفات قصديّة» تؤشّر على وجود سلوك منهجي ثابت لا مرحلي عابر.

نشأة النقابات الأمنيّة

كان ظهور النقابات الأمنيّة إحدى النتائج المباشرة للمدّ المطلبي الذي شهدته تونس ما بعد الرابع عشر من جانفي 2011 عقب ثورة 17 ديسمبر 2010 التي انطلقت من سيدي بوزيد (وسط البلاد) بطموحات كبيرة ليس أقلّها إعادة بناء النسيج العلائقي بين المؤسسة الأمنيّة والمواطن..

ومن المفارقات أنّ الشعب التونسي الذي تحرّر من ربْقة دولة البوليس، حرّر بانتفاضته تلك هذا «البوليس» نفسه من نظام أوليغارشي استبداديّ بالغ في استغلاله وتوظيفه لخدمته بعيدا عن مصالح المواطنين، بل على حسابها. فقد بات غنيّا عن البيان ما كان يعانيه أعوان الأمن بمختلف أسلاكهم من مظالم وضغوطات تراوحت بين كثرة ساعات العمل وضعف الأجور والنقص الفادح في المعدّات والتجهيزات والعقوبات التعسّفيّة التي تُسلّط بتعليمات فوقيّة وغياب الشفافيّة في الترقيات فضلا عن الإهانات العلنيّة التي كان يوجّهها الرؤساء المباشرون للأعوان العاملين تحت إمرتهم..

الواقع الجديد الذي صنعه الشعب التونسي بتضحياته ودماء شهدائه أغرى قطاعا واسعا من الأمنيّين بالاستئثار بنصيبهم من كعكة عطايا دولة ما بعد الزلزال، زلزال سقوط رأس النظام. ولم يكن هذا التحرّك الجماعي بريئا كما قد يُتصوّر بل كان «مستثارا» إلى حدّ بعيد لاستباق نُذُر محاسبة كانت تلوح في الأفق في تلك المرحلة التي طغى عليها مزاج ثوريّ عامّ

متعطّش إلى القصاص من الفاسدين والمتورّطين في التعذيب قبل الثورة وقتلة الشهداء أثناءها. وليس أدلّ على ذلك من بروز قيادات نقابيّة بعضها متّهم بممارسة التعذيب في عهد بن علي والبعض الآخر أدين بحكم قضائيّ في قضايا مخلّة بالشرف..

كان يوم 22 جانفي 2011 هو تاريخ أوّل مسيرة نفّذها الأمنيّون بعد هروب المخلوع منطلقين من القصبة نحو وسط العاصمة (شارع الحبيب بورقيبة) رافعين شعارات دارت في معظمها بين طلب الصفح من الشعب التونسي والتبرّؤ من دماء الشهداء فضلا عن الدعوة إلى الاعتراف القانوني بحقّ الأعوان والإطارات الأمنيّة في تأسيس هياكل نقابيّة تمثّلهم وتدافع عن مصالحهم بعد عقود من الضيْم. ومن بين الهتافات التي هتفت بها حناجر المتظاهرين يومها نذكر: «نقابة نقابة تحمينا من العصابة»...

ليتمّ في فترة رئاسة الباجي قائد السبسي للحكومة المؤقّتة في عهد رئيس الجمهوريّة المؤقّت فؤاد المبزّع السماح بتأسيس نقابات أمنيّة لأوّل مرّة في تاريخ البلاد وذلك بمقتضى المرسوم 42 المؤرّخ في 25 ماي 2011 الذي ينظّم العمل النقابي الأمنيّ. ونعرض عليكم في ما يلي نصّ المرسوم كاملا:

إنّ رئيس الجمهوريّة المؤقّت،

باقتراح من وزير الداخليّة،

بعد الاطلاع على القانون عدد 70 لسنة 1982 المؤرّخ في 6 أوت 1982 المتعلّق بضبط القانون الأساسي العامّ لقوّات الأمن الداخلي المنقّح والمتمّم بالقانون عدد 58 لسنة 2000 المؤرّخ في 13 جوان 2000، وعلى المرسوم عدد 14 لسنة 2011 المؤرّخ في 23 مارس 2011 المتعلّق بالتنظيم المؤقّت للسلط العموميّة، وعلى مداولة مجلس الوزراء. يصدر المرسوم الآتي نصّه:

الفصل الأول- ألغيت أحكام الفصل 11 والفقرة الثالثة من الفصل 12 من القانون عدد 70 لسنة 1982 المؤرّخ في 6 أوت 1982 المتعلّق بضبط القانون الأساسي العامّ لقوّات الأمن الداخلي، وعوّضت بالأحكام التالية

الفصل 11 (جديد): لأعوان قوّات الأمن الداخلي الحقّ في ممارسة العمل النقابي، ولهم لهذا الغرض تكوين نقابات مهنيّة مستقلّة عن سائر النقابات المهنيّة واتّحاداتها.

على مؤسّسي النقابة المهنيّة إيداع نظير من قانونها الأساسي وقائمة في مسيّريها بمجرّد تأسيسها، وذلك لدى السلطة الإداريّة التي يرجع إليها بالنظر أعوان قوّات الأمن الداخلي المنخرطون فيها. كما يجب أن يتمّ بنفس الكيفيّة إعلام ذات السلطة الإداريّة بكلّ تغيير يتعلّق بالقانون الأساسي للنقابة أو بقائمة الأشخاص المكلّفين بإدارتها أو بتسييرها.

يحجّر على أعوان قوّات الأمن الداخلي، في ممارستهم العمل النقابي، الإضراب عن العمل أو تعطيل سيره بأيّ وجه.

الفصل 12 (الفقرة الثالثة جديدة): يحجّر على أعوان قوّات الأمن الداخلي الانخراط في منظّمة ذات صبغة سياسيّة، أو تعاطي أيّ نشاط مماثل.

الفصل 2 أضيفت فقرة رابعة إلى الفصل 9 من القانون عدد 70 لسنة 1982 المؤرّخ في 6 أوت 1982 المتعلّق بضبط القانون الأساسي العامّ لقوّات الأمن الداخلي، كما يلي نصّها:

الفصل 9 (الفقرة الرابعة): يجوز للأعوان المسيّرين للنقابات المهنيّة لأعوان قوّات الأمن الداخلي الإدلاء إلى وسائل الإعلام بالتصريحات المتعلّقة بنشاطهم النقابي.

الفصل 3 وزير الداخليّة ووزير العدل مكلّفان، كلّ في ما يخصّه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة.

تونس في 25 ماي 2011.
رئيس الجمهورية المؤقّت
فؤاد المبزّع

تكاثرت النقابات المهنيّة بعد صدور هذا المرسوم كالفطْر، بشكل لامست معه جميع الأسلاك الأمنيّة باختصاصاتها الفرعيّة، وجرت حركات اندماج وتحالفات نذكر منها توحيد المسار النقابي بين النقابة الوطنيّة للأمن الداخلي والاتّحاد الوطني لنقابات قوات الأمن التونسي تحت اسم «نقابة الأمن الجمهوري» يوم 21 سبتمبر 2012. وذلك قبل أن تطفو إلى السطح صراعات عكست حرارة التفاعل بين عناصر المشهد النقابي الوليد الذي لم يستقطب سوى 25 ألف منخرط من أصل 83 ألف عنصر يعملون بالمؤسّسة الأمنيّة، وذلك وفقا لأرقام أدلى بها المرحوم منتصر الماطري الأمين العامّ للاتّحاد الوطني لنقابات قوّات الأمن الداخلي لموقع «نواة».

فضلا عن التمثيليّة الخصوصيّة للأسلاك في هياكل قطاعيّة يمكن حصْر أبرز النقابات الأمنيّة التي ظهرت بعد الثورة كالتالي:

-النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي.
-نقابة الحرس الوطني.
-نقابة وحدات التدخّل.
-نقابة الأمن الجمهوري.
-نقابة الأمن الرئاسي.
-نقابة موظّفي الإدارة العامّة للمصالح المشتركة بوزارة الداخليّة.
-نقابة السجون والإصلاح.

كما تمّ إنشاء نقابات أخرى ذات طابع اتّحادي تعاظم نفوذها مع مرور الوقت على غرار اتّحاد نقابات الأمن الوطني..

وبإلقاء نظرة بانوراميّة على المشهد النقابي الراهن نجد ثلاثة هياكل رئيسيّة هي كالآتي:

✓ **النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي:**

أُحدثت هذه النقابة بمقتضى تأشيرة من السلط المعنيّة بتاريخ 19 / 05 / 2011 صادرة بالرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة بتاريخ 09 / 06 / 2011 تحت عدد 69 بالصفحة 3298 لتكون بذلك التجمّع النقابي الأمني الأوّل في تونس والثامن عالميّا. وهي تضمّ نحو 43 ألف منخرط من الشرطة والسجون والحرس والحماية.

✓ **نقابة موظّفي الإدارة العامّة لوحدات التدخّل:**

منْ النقابات الأمنيّة التي أُحدثت عام 2011 وتضمّ في صفوفها حوالي 33 ألف منخرط عقدت مؤتمرها الثاني في سبتمبر 2016 وتُعتبر من الأطراف النقابيّة المهمّة في البلاد.

✓ **الاتّحاد الوطني لنقابات قوّات الأمن التونسي:**

بعد بروز خلافات تنظيميّة صُلب النقابة العجوز (النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي) تأسّس الاتّحاد ببادرة من كلّ من لسعد الكشو والمرحوم منتصر الماطري وعماد بلحاج خليفة وعبد الحميد البوزيري. وقد تمّ عقد المؤتمر التأسيسي في الحمّامات وهو يُغطّي أسلاك الشرطة الوطنيّة والحرس الوطنيّ ورئاسة الجمهوريّة والحماية المدنيّة والسجون وينضوى تحت رايته عدد من النقابات الأساسيّة والجهويّة. ولم يمرّ وقت طويل قبل أن يصبح الاتّحاد الوطني لنقابات قوّات الأمن التونسي رقما صعبا في معادلات التفاوض الاجتماعي مع الطرف الحكومي..

صفوة القول..

يُفترض بالنقابات الأمنيّة أن تلعب دورا تعديليًّا مسؤولا يعقلن عمل

السلطة ويوجّهها إلى ما فيه خير البلاد بعيدا عن السجالات الحزبيّة والتجاذبات السياسيّة والأجندات الخارجيّة، غير أنّ واقع الحال يُحيلنا على وضع مفزع لا علاقة له بالأهداف السامية للعمل النقابي حتّى اقترن كلّ كلام عن «النشأة» بالحديث عن «التغوّل».

عرقلة الجهد الرسمي للدولة والتلويح بالانقلاب

دأب عدد من وسائل الإعلام على تقديم النقابيّين الأمنيّين وأشباههم كخبراء في الإرهاب بما يمنحهم حصانة (مّا) من التكذيب أو حتّى مساءلة أطروحاتهم، وهم بذلك يحظون بثقة العوامّ الذين يصدّقون بل يسلّمون تسليما كاملا بما يسمعونه من "خبير متضلّع" أو "مختص متبحّر" في الظاهرة الإرهابيّة، بما يفسح المجال أمام هؤلاء لبثّ الشائعات وهرسلة القضاة واتّهام هذا وتهديد ذاك، وكلّ ذلك تحت غطاء «العمل النقابي». ويتغافل أولئك عمّا جاء في الفصل 9 (الفقرة 4) من المرسوم 42 الذي لا يسمح بالإدلاء إلى وسائل الإعلام إلاّ بالتصريحات المتعلّقة بالنشاط النقابي، وذلك بدعوى حقّ النقابي في طرْق أيّ موضوع يمتّ بصلة للشأن الأمنيّ، وحقّه في الردّ على كلّ من يهاجم الهياكل النقابيّة.

على كلّ حال لا نعتقد من جهتنا أنّ تسريب وثائق قضائيّة أو التنصّت أو تجنيد قاصر أو توزيع الاتّهامات أو ترهيب السلطة هي من صميم عمل النقابي وحقّه في إبداء الرأي المنافح عن زملائه الأمنيّين. ففي بداية عام 2014 أمهلت نقابة أعوان الأمن بإقليم تونس رئيس الحكومة مهدي جمعة ووزير الداخليّة لطفي بن جدّو مهلة 10 أيّام للتحرّك ضدّ الناشط بـ«رجال الثورة بالكرم» عماد دغيج وهدّدت بالتصعيد في صورة عدم التحرّك!

وتزداد الصورة سوداويّة ونحن نرى منتحلي العمل النقابي الأمني (المشبوهين) يتقاطرون على المؤسّسات الإعلاميّة ليبثّوا سمومهم.

ومن بين هؤلاء النقابيّين المزعومين نذكر وليد زرّوق المطرود من سلك السجون بتهم شتّى، والحبيب الراشدي المتقاعد من نفس السلك، وعصام الدردوري المطرود من أمن المطار بسبب شبهات عدّة. ويرتبط جميع هؤلاء بعلاقات مريبة بدوائر أمنيّة وسياسيّة وإعلاميّة لنكون بذلك إزاء امتداد إعلامي للمدّ الإرهابي الذي بدأ بمحاولات إضعاف الدولة بإطلاق شائعة «الأمن الموازي» بُعيْد الثورة حيث يؤكّد الخبير الأمني والإطار السابق بوزارة الداخليّة يسري الدالي أنّ الحديث عن «الأمن الموازي» بدأ مع الشروع في اقتلاع رجال المدعوّ كمال اللطيّف من وازرة الداخليّة (على غرار المنصف العجيمي، وتوفيق الديماسي، ونبيل عبيد... إلخ).

وعندما نتحدّث عن التجاوزات النقابيّة للأمنيّين فلا بدّ أن نمرّ على 4 أسماء ببعض التفصيل..

عصام الدردوري:

عصام الدردوري هو أحد الأسماء التي تردّدت بانتظام على المنابر الإعلاميّة والتصقت (أو ألصقت) بها الصفة النقابيّة لينتحل العمل النقابي تحت غطاء النشاط الجمعيّاتي من خلال ترؤّسه لما يُسمّى «المنظّمة التونسيّة للأمن والمواطن»..

وعلاوةً على الاتّهامات غير المعلّلة التي عوّدنا عليها أشباه النقابيّين الأمنيّين، تميّزت تحرّكات الدردوري بخطورة نوعيّة نظرا لما اتّسمت به من مافيوزيّة جعلت منه أحد أخطر الشخصيّات على الأمن العامّ وعلى السلم الأهليّة. ففي سابقة خطيرة أقدم عصام الدردوري في فيفري 2016 على عرض مقطع فيديو مسرّب يُظهر محمد أمين القبلي أحد المتّهمين بالتورّط في هجوم باردو الإرهابي وهو بصدد الكشف عن مخابئ أسلحة وإطلاع العناصر الأمنيّة عليها وذلك في برنامج «لاباس» بقناة الحوار التونسي،

وهو ما يتنافى ومقتضيات السريّة التي يُفترض أن تتّسم بها مرحلة التحقيق باعتبارها مرحلة جمع الأدلّة، وأي وثيقة قضائيّة يقع تسريبها وخاصّة في صورة عرضها على الرأي العامّ تشكّل ضررا بالغا بسير التحقيقات وحقوق الأطراف ذات العلاقة. وبدا واضحا أنّ النيّة كانت متّجهة نحو إظهار قاضي التحقيق بمكتب التحقيق 13 في صورة المقصّر أو المتواطئ الذي أطلق سراح إرهابيّين بعد جهود كبيرة من وحدات الأمن. والسؤال الأخطر الذي يفرض نفسه هنا: كيف استطاع الدردوري الحصول على مادّة من موادّ قضيّة منشورة يُفترض أن تكون على ذمّة أجهزة الدولة وفي حمايتها؟!!

على كلّ حال، بعد عرض الفيديو المشكوك بصحّته يوم 23 جانفي 2016 تمّ إصدار بطاقة إيداع بالسجن بحقّ الدردوري الذي تمّ إيقافه يوم 06 فيفري من قبل فرقة مكافحة الإرهاب ليواجه تهما كثيرة تتعلّق أساسا بالادّعاء بالباطل والتشويش على عمل القضاء وأخيرا وليس آخرا تجنيد قاصر لاستدراج مساعد وكيل الجمهوريّة، وهذا مبحث آخر سنعود إليه في فصل لاحق..

الحبيب الراشدي:

اشتُهر الكاتب العامّ المساعد المطرود من نقابة «الأمن الجمهوري» الحبيب الراشدي بإطلاق الاتّهامات جزافا، وهو ما أوقعه في مآزق قانونيّة وأخلاقيّة كثيرة.

عوْن سلك السجون المتقاعد يُستدعى إعلاميّا ويتمّ تقديمه للرأي العامّ كخبير أمني ليُدلي بدلوه في ما لا يعرف من دقائق الإرهاب وتفاصيله رغم عدم تمتّعه بأيّ خبرة ميدانيّة أو حتّى نظريّة (علميّة). ومن الطبيعي والحال تلك أن تتّسم تدخّلاته بالتسيّس الواضح بما يخدم أرباب «الدولة

العميقة»..

دأب الراشدي أيّام حكم الترويكا (الائتلاف الحكومي الثلاثي الذي عقب انتخابات 23 أكتوبر 2011) على اتّهام حركة النهضة وقياداتها بالتورّط في الإرهاب. ولم يكتف بذلك بل وجّه اتهامات مباشرة لحزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة متوسّلا في كلّ مرّة بالاستقراء الفاسد حيث يتعسّف على المقدّمات بنتائج مسقطة كالإحالة مثلا على استقبال المرزوقي رئيس الجمهورية (آنذاك) لجمعيّات دينيّة تمّ التسويق في ما بعد لقيام بعض عناصرها بتسفير الشباب إلى سوريا للاستدلال على تورّط الرجل في الإرهاب، أو استنتاج مشاركة «المؤتمر» في صناعة الخوف لمجرّد أنّ أمينه العامّ عماد الدايمي التقى من يسمّونهم «شيوخ السلفيّة» وأحسن وفادتهم. وكانت الدائرة الجناحيّة بالمحكمة الابتدائية بتونس قد أصدرت في شهر ماي 2016 حكما يقضي بسجن «النقابي الأمني» المتقاعد ورئيس جمعيّة «مراقب» (الأمنيّة) بسنة سجنا مع النفاذ إلى جانب تغريمه بالمّليم الرمزي بعد إدانته بتهم الثلب ونسبة أمور غير صحيحة لموظّف عمومي والقذف العلني والتهديد بما يوجب عقابا جزائيّا بعد الشكاية التي رفعها ضدّه المحامي سمير بن عمر. كما واجه الراشدي دعاوى أخرى بتهم شبيهة أبرزها تلك التي أثارها ضدّه حزب «المؤتمر» في شخص ممثّله القانوني.

عام 2014 وبعد حلقة «من قتل شكري بلعيد؟» من برنامج «الصندوق الأسود» على قناة «الجزيرة» القطريّة، وخلال ندوة صحفيّة عقدتها مؤسّسة شكري بلعيد لمناهضة العنف، اتّهم الحبيب الراشدي الصحفي الاستقصائي ماهر زيد باختراق المؤسّسة القضائيّة عبر عمله بالمحكمة الابتدائيّة بتونس، وهو من كان يمدّ زعيم «أنصار الشريعة» سيف الله بن حسين (أبو عياض) الفارّ إلى ليبيا بالمعلومات والمعطيات السرّية.

وردّد الاتّهامات نفسها «مع بعض المنكّهات» أثناء نزوله ضيفا على برنامج «لاباس» الذي يقدّمه الإعلامي نوفل الورتاني. وقد تمّ استدعاؤه بعد ذلك للمثول أمام مساعد وكيل الجمهوريّة للاستماع إليه كمتّهم بالإدلاء بتصريحات من شأنها تعكير صفو النظام العامّ.

الراشدي المحسوب على «الوطد» (حزب «الوطنيّين الديمقراطيّين» اليساري المتطرّف) وقع في مأزق مغاطلة صارخة عندما صرّح بأنّ «أبا عياض» جنّد ماهر زيد في السجن في حين أنّ زيد لم يلتق الرجل قطّ بل كان خارج البلاد كلاجئ سياسي (في ذلك الوقت)! زيْف هذا الاتّهام ينسف من الأساس السيناريو الهوليودي (الضعيف) الذي ألّفه الراشدي ومن وراءه لتوريط أحد خصومه ليجد نفسه تحت طائلة القانون الذي يجرّم «الادّعاء بالباطل» و«تعريض أشخاص للخطر»...

ولم يقف الأمر عند توزيع التهم كيفما اتّفق، بل تعدّاه إلى حدّ تمرير رسائل مشفّرة للإرهابيّين ساعدتهم على الهروب من جحورهم. ونحيل في هذا السياق على تصريحات زميله المعزول أيضا ومساعده في جمعيّة «مراقب» وليد زرّوق المتعلّقة بمكان تواجد كمال القضقاضي.

الصحبي الجويني:

يُعتبر المدعوّ محمّد الصحبي الجويني من أكثر الشخصيّات إثارة للجدل نظرا لما يتمتّع به من قدرة عجيبة على مداعبة المشاعر واستثارتها بكلام عاطفيّ مليء بالمغالطات والمبالغات وحتّى التهديد المباشر المتستّر بـ«حبّ الوطن» ومقتضيات «العمل النقابي». ومن المفارقات الطريفة، أنّ الجويني يتعلّل في كلّ مرّة بهذين المبرّرين نفسيهما حتّى لا يستظهر بأدلّة تُثبت مزاعمه!

نستعرض في ما يلي أبرز المحطّات اللافتة التي عشناها مع الرجل

المحسوب على النقابيّين الأمنيّين:

سبتمبر 2013:

في ندوة صحفيّة نظّمها اتّحاد نقابات قوّات الأمن الداخلي، وبحضور كلّ من الأمين العامّ الراحل منتصر الماطري والناطق الرسمي عماد بلحاج خليفة. قال الصحبي الجويني بصفته مكلّفا بالشؤون القانونيّة: «ننقلبْ من أجل تونس نعم، ننقلب من أجل شعبي نعم».. وهو تصريح يشير رأسا إلى نوازع انقلابيّة واضحة. وكما يُقال: «باسم أنبل القضايا تُرتكب أفظع الجرائم».

نوفمبر 2013 :

في برنامج «ميدي شو» على إذاعة «موزاييك آف آم» أقدم الجويني على التلويح بسلاحه الشخصي (مسدّس من نوع بيريتا) وذلك أمام عدسة الكاميرا في سلوك أبعد ما يكون عن الانضباط الأمني والأخلاقي..

جويلية 2014:

في حوار مع إحدى القنوات الخاصّة وبمناسبة عملية «هنشير التلّة» الإرهابيّة بجبل الشعانبي (غرب البلاد)، يتّهم الجويني وزارة الدفاع بالتقصير في حماية الجنود وذلك بالزعم أنّها تلقّت معلومات تفصيليّة قبل أسبوع من الهجوم الذي شُنّ يوم 15 جويلية 2014 وسقط فيه 15 شهيدا من العسكريّين ولم تتّخذ الإجراءات الميدانيّة اللازمة. هذه التصريحات الخطيرة تثير جملة من التساؤلات:

كيف اطّلع الجويني على تلك المعلومات الدقيقة؟!!

وهل كان ذلك قبل العمليّة أم بعدها؟ وإن كان قبلها فلماذا لم يُعلم قياداته الأمنيّة؟!!

نوفمبر 2014 :

بتهمة المساس من معنويّات الجيش الوطني، أصدرت المحكمة العسكريّة الابتدائيّة بتونس حكما غيابيّا بالسجن عامين بحقّ الصحبي الجويني الذي اختير رغم ذلك أمينا عامّا لاتّحاد نقابات الأمن الداخلي خلفا للمرحوم منتصر الماطري، بل ولم يكن لهذا الحكم القضائي أيّ تأثير في نسبة تردّد الجويني على مختلف وسائل الإعلام!..

فيفري 2015 :

بمناسبة الحديث عن عمليّة بولعابة الإرهابيّة في أحد برامج قناة «الحوار التونسي»، أكّد الجويني أنّ إدارة تابعة لوزارة الداخليّة قد قامت مؤخّرا بإرسال 40 طنّا من الأدوية إلى مدينة الزنتان الليبيّة وهو ما يثير الشكوك بأنّها وصلت إلى إرهابيّين حسب قوله. وتفاعلا مع هذا التصريح الخطير أبدى عادل حمدي (ضابط سام في الحرس الوطني) استغرابه الشديد من حصول نقابي بعيد عن الاختصاص الأمني (الحرس) على وثيقة هو نفسه لم يمكنه الاطّلاع عليها رغم رتبته العالية. وأضاف في برنامج حواري على «نسمة» أنّ الأدوية أرسلت بعلم رئيس الحكومة السابق مهدي جمعة وبعلم وزير الداخليّة بن جدّو وبعلم وزير الدفاع وبعلم وزير الماليّة، وذهبت بطريقة قانونيّة عاديّة واعتبر مثل هذه التصريحات تشكيكا مجّانيا وإرباكا للدولة..

مارس 2015:

- بعد عمليّة باردو الإرهابيّة أدلى الجويني برواية مخالفة لتلك التي أعلنت عنها وزارة الداخليّة، حيث أكّد أنّ منفّذيْ الهجوم حاولا الهروب بعد إخفاقهما في دخول مجلس النوّاب، فيما شدّدت وزارة الداخليّة على أنّ العمليّة استهدفت سيّاح متحف باردو رأسا. وهو ما يرسم مرّة أخرى

عددا من نقاط التعجّب حول المصدر الذي يستقي منه القيادي النقابي معلوماته التي تتناقض مع الإفادة الرسميّة. ولماذا يُصرّ على مخالفة البلاغ الوزاري الذي كرّر الدعوة إلى ضرورة التقيّد بقواعد العمل النقابي الأمني التي تفرض التقيّد إعلاميّا بالتعبير عن مطالب الأمنيّين دون تجاوزها إلى مسائل أخرى تُشوّش على الجهد الرسمي في مقاومة الإرهاب.

جوان 2015:

الجويني في تصريح خطير ببرنامج «اليوم الثامن» على قناة «الحوار التونسي»: «اخترقنا داعش ولدينا أعوان داخل هذا التنظيم»، وهو إقرار يتنافى ومنطق العمل الاستخباري بما يقتضيه من سرّية ضروريّة لحماية مصالح الدولة أوّلا والعميل ثانيا. ولأنّ الخيال أداة من أدوات التحليل السياسي يمكن أن يُفهم من هذا الكلام «استثمار» أطراف من داخل الجهاز الأمني في الإرهاب!..

أكتوبر 2015:

أصدرت المحكمة العسكريّة الدائمة بتونس قرارا يقضي بعدم سماع الدعوى بحقّ الجويني، وهو ما أعاد الجدل من جديد حول مدى استقلاليّة الهيكل القضائي العسكري عن الضغوطات المختلفة بعد الأحكام «الغريبة» التي أصدرها في قضيّة جرحى الثورة وشهدائها ذات يوم من شهر أفريل 2014.

أفريل 2016:

أقدم أعوان إقليم الأمن بصفاقس ليلة الجمعة 15 أفريل 2016 على طرد الجويني وحجز سيّارته على خلفية تصريحاته الإعلامية التي اعتبروها مهينة للأمنيّين. وقد تمّ توثيق الحادثة في مقطع فيديو متداول على صفحات مواقع التواصل الاجتماعيّ.

جويلية 2016 :

عُيّن الجويني ملحقا أمنيّا بسفارة تونس بروما ليخلفه عماد بلحاج خليفة على رأس الأمانة العامّة لاتّحاد نقابات الأمن الداخلي. الخبر يبدو عاديّا، لكن بإلقاء نظرة خاطفة على ظروفه وخلفيّاته سنقف على حقيقة وجود صفقة ابتزاز خطيرة، فقد سبق لهذا الوجه النقابي المستهلك إعلاميّا أن شارك فِي برنامج «الثامنة مساء» مؤكّدا تحوّزه لمعلومات شديدة الخطورة لن يُدلي بها إلاّ لرئيس الجمهوريّة الباجي قائد السبسي شخصيّا، وعلى الهواء مباشرة تدخّلت مستشارة الرئيس سعيدة قراش لتحديد موعد معه ليلتقيَه الباجي في القصر الرئاسي وليغيب الجويني بعدها عن الأنظار قبل أن يقع الإعلان عن تعيينه في سفارتنا بإيطاليا!

بقيَ أن نقول إنّ هذه الترقية المفاجئة لا تستجيب لما جاء بالفصل 22 من قانون قوّات الأمن الداخلي الذي ينصّ على أنّ الترقية الاستثنائيّة تُسند مرّة واحدة للعون وذلك في إحدى حالتين؛ إمّا إصابته بإصابة خطيرة أثناء أدائه لواجبه أو إثر القيام بعمل بطولي لفائدة الصالح العامّ. والبحث مازال جاريا إلى الآن عن ذلك «العمل البطولي» الذي قام به الجويني!!..

وليد زرّوق:

يُعدّ وليد زرّوق أحد أكثر النقابيّين (المزعومين) عداء للحكومات المنتخبة بعد ثورة 2011 وكلّ مكوّناتها باعتباره نقابيّا سابقا عُزل في عهد وزير العدل نور الدين البحيري. وهو أحد أبرز المشتغلين على قصّة الأمن الموازي المزعوم الذي يقوده المدير العامّ للمصالح المختصّة (السابق) محرز الزواري حسب ادّعائه.

- طعن زرّوق في نظافة يد عدد من إطارات وزارة الداخليّة وكفاءتهم دون أن يقدّم أدلّة تثبت مزاعمه. نذكر من بين ضحاياه محرز الزواري

المعروف بسيرته الذاتيّة اللافتة التي بدأت بتصدّر قائمة المتخرّجين من طلبة الحقوق فضلا عمّا عُرف عنه من انضباط ورفعة أخلاق. كذلك المدير العامّ للمصالح المشتركة حمزة بن عويشة المتحصّل على شهادة من قبل مجلس وزراء الداخليّة العرب عن إنجازه لدراسات أمنيّة مهمّة.

- في جوان 2014 تبرّأت نقابة الأمن الجمهوري من وليد زرّوق وأكّدت في بيان لها عدم انتمائه لها وأنّه يتعمّد في كلّ مرّة التخفّي خلف اسمها لتمرير أجندات لا علاقة لها بالعمل النقابي.

- اتّهم زرّوق شقيق فيصل الجدلاوي (نائب بالمجلس التأسيسي سابقا) بالتورّط في الإرهاب وتحدّاه الجدلاوي بتقديم دليل واحد يُثبت كلامه وهو ما لم يحدث!..

- اتّهم زرّوق هشام العريّض ابن وزير الداخليّة ثمّ رئيس الحكومة السابق بالانتماء إلى تنظيم «أنصار الشريعة» المحظور. وكالعادة لم يقدّم أيّ دليل، بل واجه تبعات ادّعائه بدعوى قضائيّة رفعها ضدّه نجل رئيس الحكومة السابق علي العريّض.

- في شهر أفريل 2016 انطلقت المحكمة الابتدائيّة في إخضاع وليد زرّوق لمحاكمة في 14 قضيّة بالتمام والكمال بتهم الثلب ونشر أخبار زائفة وجّهها له المحامي سيف الدين مخلوف ونور الدين البحيري وعدد من مديري السجون والصحفيّين والشخصيّات العامّة. فقد دأب زرّوق على الادّعاء بأنّ الوحدات السجنيّة أصبحت مرتعا للمخدّرات وأنّ إرهابيّين خطرين بسجن الناظور من بينهم «صبري النمري» وغيره يتحوّزون على هواتف جوّالة..

✓ **نقابة تتدّخل في التعيينات والنّقل وتهاجم المديرين العامّين:**

بتاريخ 08 جويلية 2015 أصدرت النقابة العامّة لإطارات وأعوان

قوّات الأمن الداخلي بيانا نعت فيه على سلطة الإشراف جملة من التسميات والنُّقَل التي اعتبرتها تغطية على «الفشل الأمني» وتعاطيا إقصائيّا مع إطارات الداخليّة «الرافضين للخضوع» من قبَل كاتب الدولة المكلّف بالشؤون الأمنيّة رفيق الشلّي والمتفقّد العامّ بالوزارة توفيق بوعون، لتخلُص في نهاية البيان إلى التهديد الصريح بالتصعيد الإعلامي بذريعة «حماية المواطن». حصل ذلك في تجاوز واضح للصلاحيّات المخوّلة للهياكل النقابيّة التي لم تعد تجد حرجا في التدخّل في التعيينات والنّقل وتوزيع المهامّ الإداريّة ليصل الأمر إلى حدّ المساس بأشخاص المسؤولين والمديرين العامّين في انحراف واضح يُخفي نزوعا خطيرا إلى ابتزاز السلطة وتطويع المؤسّسة الأمنيّة ما من شأنه التشغيب على الجهد الرسمي في مكافحة الإرهاب..

حملة ممنهجة تستهدف المدير العامّ للأمن الوطني عبد الرحمان الحاج علي:

ما إن تمّ تعيين عبد الرحمان الحاج علي مديرا عامّا للأمن الوطني في ديسمبر 2015 حتّى توجّهت معظم النقابات الأمنيّة بمدفعيّاتها الثقيلة إليه حتّى تجبر الحكومة على التخلّي عنه بذريعة «ضرورة استبعاد رجال ابن علي». وفي إطار الردّ على هذه الحملة المركّزة وبتاريخ 27 أكتوبر 2016 نشرت جمعيّة «أمل واستشراف لمتقاعدي الأمن التونسي» تدوينة على صفحتها الرسميّة بالفايسبوك جاء فيها: «لماذا يتجاهل هؤلاء أنّ «ابن علي» كان رئيسا للجمهوريّة، وحسب الدستور والقانون الأساسي، فإنّ الأجهزة الأمنيّة تخضع لسلطة رئيس الجمهوريّة، وتأتمر بأوامره. علما وأنّنا لم نسمع سابقا على امتداد فترة حكم «ابن علي» بوجود أمنيّين ثوريّين أو معارضين له، بل إنّ جميعهم يشتغلون في إطار السياسة الأمنيّة

المنتهجة... ثمّ إنّ المدير العامّ المعني لم يأت به بن علي للمؤسّسة الأمنيّة، بل تمّ انتدابه بشهادة جامعيّة منذ السبعينات... والغريب في الأمر أنّ بعض الذين ينعتونه بمثل هذه الأوصاف، تجاهلوا أنّهم انتدبوا خلال فترة التسعينات وما بعدها، حين كانت «تزكية» أحد إطارات التجمّع شرطا من شروط الانتداب... كفى مزايدات وضحكا على الذقون وحاولوا البحث عن مبرّرات أخرى، إن كان ولا بدّ من تغيير المعني بالأمر لنشاهد «المعجزات» التي لم يقدر على إرسائها أحد من الذين تداولوا على هذا المنصب منذ الثورة إلى حد الآن... ألا تكفينا «الثورجيّة الإعلاميّة» التي تنخر تونس، رغم معرفتنا بـ«التاريخ النضالي النوفمبري» للكثيرين بالوقائع، حتّى نثقل كاهل تونس بـ«ثورجيّة أمنيّة»؟.. اتركوا عجلة الزمن تدور على راحتها، وسوف لن يعمّر طويلا في المسؤولية أيّ كان إلاّ تونس التي نتمنّى أن تبقى صامدة وشامخة إلى الأبد بشبابها وشيوخها جنبا إلى جنب واليد في اليد. »

✓ **النقابات الأمنيّة تحاول إقصاء أصحاب الشهائد العلميّة من المؤسّسة الأمنيّة:**

يوم 22 أكتوبر 2016 أكّد رئيس اللجنة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي لأصحاب الشهائد العلميّة، ثامر بديدة، أنّ النقابات الأمنيّة تحاول استبعاد أصحاب الشهادات العليا من الساحة الأمنيّة وتقف حجر عثرة أمام مساعي تسوية ملفّاتهم. وأشار بديدة في تصريح إعلامي (اتّصال هاتفي بموقع «الجريدة») إلى أنّ هذه النقابات عملت منذ تأسيسها على الحيلولة دون تحقيق أيّ تقدّم في هذا المجال.

نقابي أمني يقاضي مواطنا صوّر عون الأمن المرتشي:

في شكل من أشكال التحيّل القانوني على القانون لحماية الفساد

المستشري في الجهاز الأمني رفع عضو نقابة موظّفي الإدارة العامّة لوحدات التدخّل محمّد علي الهاشمي قضيّة ضدّ المواطن الذي قام بتصوير عون أمن وهو بصدد تسلّم رشوة منه. وعلّل الشاكي إثارته لهذه الدعوى بـ«ضرورة معاقبة الراشي تماما كما المرتشي». وهو سلوك على وجاهته الظاهرة يحول دون تفعيل دور المواطن في كشف فساد الفاسدين وبالتالي هو يعطّل كلّ جهد رسمي لإصلاح المؤسّسة الأمنيّة..!

✓ **طرد الرؤساء الثلاثة..**

شهد يوم 18 أكتوبر 2013 حادثة فريدة يمكن اعتبارها نذيرا جدّيا بانحراف خطير في طريقه إلى العمل النقابي الأمني..

حيثيات الواقعة:

بثكنة الحرس الوطني بالعوينة وفي موكب تأبين شهيديْ عمليّة قبلاّط الإرهابيّة؛ وهما رئيس مركز الحرس الوطني بالمدينة التابعة لولاية باجة (غرب البلاد) ومساعده، وأثناء حضور كلٍّ من رئيس الجمهوريّة منصف المرزوقي ورئيس الحكومة علي العريّض ورئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر، تعالت هتافات عدد من الأمنيّين بعضهم بالزيّ المدني مطالبين برحيل الرؤساء الثلاثة بإطلاق عبارات من قبيل «Degage» «ارحل»، «جبان»... في مشهد تمرّد واضح من النقابات الأمنيّة على رموز الدولة. وتدخّل وزير الداخليّة لطفي بن جدّو بالقول: «نحن كلّنا ضدّ الإرهاب» فيما التزم الثلاثي الحاكم الصمت وخيّر المغادرة بعد مشاركة غير مكتملة لم تستغرق سوى دقائق معدودة..

خطورة الواقعة:

صيحات الاستهجان التي أطلقها الأمنيّون المدعومون نقابيّا في ساحة العلم بثكنة العوينة ضدّ الرؤساء الثلاثة، لم تكن مجرّد انتهاك لمنطوق

المرسوم 42 أو استهانة بدماء شهداء في موكب جنائزي مهيب أو تطاول على رموز السيادة أو هيبة الدولة، بل كانت أيضا وخاصّة مسّا مباشرا من الشعب باعتبارها اعتداء سافرا على ممثّليه، بما يجعل هذه الواقعة تعبيرا فاضحا عن نزوع انقلابيّ متلبّس بعدد من النقابات الأمنيّة التي بدا واضحا تسيّسها وهو ما ينذر بتغوّلها وتحوّلها إلى «دُويلة داخل الدولة» ما لم تتحرّك السلطة وتضرب بيَد من حديد من أجل تعديل بوْصلة النشاط النقابي الوليد.

تفاعل وزارة الداخليّة مع الحادثة:

في بلاغ لها يوم 20 أكتوبر 2013 أعلنت وزارة الداخليّة عن اتّخاذها قرارا يقضي بفتح تحقيق إداري في الحادثة. كما دعت النقابات الأمنيّة إلى الالتزام بقواعد النشاط النقابي ومقتضيات العمل الأمني الذي يفترض حفظ المؤسّسات لا إرباكها..

قصارى القول..

رغم ما تقدّم من تشخيص قاتم لا نستطيع إنكار وجود بعض المساعي التطهيريّة داخل بعض الهياكل النقابيّة التي ربّما أحرجها سلوك بعض المحسوبين على العمل النقابي، على غرار اتّخاذ اللجنة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي والديوانة قرارا يقضي بعزْل عدد من «المناضلين» الفاسدين من بينهم سامي القناوي (صاحب الصور المفبركة الشهيرة في برنامج «لمن يجرؤ فقط»)، ألفة العيّاري (المتّهمة بانتحال صفة كاتب عامّ نقابة السجون والإصلاح)، الصحبي الجويني، عصام الدردوري...

ما يبدو أوضح من أن نشير إليه، هو أنّ معظم ممتهني العمل النقابي الأمني ومنتحليه يقعون تحت طائلة الفصل 37 من قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال (الجديد) الذي يفرض «الإشعار» بكلّ معلومة أو

معطى عن نشاط إرهابي، وبطبيعة الحال الإشعار هو إعلام الجهات القضائيّة وليس التنقّل بين «البلاتوات» التلفزيّة والتلاعب بالرأي العامّ بالتواطؤ مع إعلام الأجندات المشبوهة. إذ بات من نافلة القول أنّ مركزة الواقعة الإرهابيّة إعلاميّا فيه خدمة جليلة لإرهابٍ جوهرُ ماهيَّته صناعة الخوف وتسويق الرعب. لكن نقطة الإشكال فيً هذه العلاقة التفاعليّة بين الحدث الإرهابي والتغطية الإعلاميّة تكمن في تلك «المغانم المشتركة» التي أشار إليها الباحثان السويسريّان برونو فري ودومينيك رونر في بحث منشور عام 2006 حمل عنوان (الدم والحبر)، فالطرفان يستثمران في العمل الإرهابي؛ الإرهابيّون يستفيدون من ترويج بضاعتهم إعلاميّا والإعلاميّون يوظّفون طبيعة الحدث ويستغلّونه «خبرا عاجلا» و»سبقا صحفيّا» وسعيا دؤوبا إلى ملامسة التفاصيل الجاذبة للمتلقّي، لتتدفّق أموال الإشهار بوساطة ضيوف يتخفّون خلف ستار الممارسة النقابيّة، لتترسّخ بذلك تلك العلاقة الجدليّة بين الإرهاب والإعلام والأمن الموازي «المكنّى» بـ«العمل النقابي»، وهو ما يعسّر مهامّ السلطة الرسميّة ومساعيها الهادفة إلى التقليص من المخاطر الأمنيّة المحدقة بالبلاد في مناخ دولي وإقليمي ملتهب..

شهادة من الداخل

كان المدعوّ عصام الدردوري قد أجّر سائقا خاصّا يُدعى مروان الرابعي، ورغم أنّ الأخير مدني ولا علاقة له بالسلك الأمني إلاّ أنّه ظهر أكثر من مرّة على مواقع التواصل الاجتماعي وهو يلتقط صورا بالزيّ الأمني وبالسلاح الشخصي لمشغّله الذي حاول توريطه لاحقا باتّهامه بحمل سلاح إرهابيّين، وهو ما جعل الرابعي يلوذ بالفرار إلى القطر الجزائري خشية اعتقاله وإلصاق التهمة الكيْديّة به، قبل أن يخيّر العودة من جديد بعد عام من التحصّن بالفرار وذلك في صيف 2016 ليُلقى عليه القبض على الحدود الجزائرية. لكنّ هذا العودة سبقتها تدوينات فايسبوكيّة مثيرة ارتأى مروان نشْرها نكايةً في الدردوري ليكشف بها بعض خفايا نشاطه المشبوه ويُميط اللثام عن معلومات خطيرة تكمن أهمّيتها أساسا في كوْنها شهادة من الداخل أي من داخل «الأمن الموازي»!..

تدوينة بتاريخ 08 نوفمبر 2015 :

أكّد مروان الرابعي أنّ الدردوري ادّعى كذبا تلقّي المنظّمة لرسالة تهديد وجدها تحت باب المكتب وذلك رغم أنّ المقرّ وقت الواقعة المزعومة كان مغلقا.

- وصف «المنظّمة التونسية للأمن والمواطن» بـ«العصابة»:

تميّز نشاط «الجمعية» التي أسّسها عصام الدردوري بإفشاء الأسرار المهنيّة والتشهير والثلب وفبركة الأشرطة وتلقّي تمويلات من جهات

مشبوهة مرورا بالتنصّت على المواطنين وتحويل منظّمته «النقابيّة» إلى «عصابة» خارجة عن القانون يتنقّل أفرادها وهم من المدنيّين بالزيّ الأمني الرسمي، بل ويحضرون بعض جلسات التحقيق مع الموقوفين على حدّ تأكيد ووصف سائقه الشخصي الذي كان قد أطلق نداء إلى وزير الداخلية عام 2015 مؤكّدا أنّه ينتمي إلى «عصابة إرهابيّة» ويحتاج إلى الحماية كما طلب استدعاءه للاستجواب حتى يُخبره بجميع تفاصيل ما ترتكبه هذه «العصابة» من تجاوزات. لكن لم يلق آذانا صاغية بما يشي بتعقّد شبكة العلاقات التي يتحرّك الدردوري تحت غطائها.

- أشار إلى تآمر عصام على العون منتحل الصفة لمزيد توريطه.

- أكّد توجيه عشرات «التوبيخات» للدردوري على خلفية النوم أثناء العمل.

- كشف أنّ مؤجّره السابق كان يترك عمله (أثناء الدوام) لابتزاز أصحاب السيّارات!.

تدوينة بتاريخ 13 نوفمبر 2015 :

- مسدّس الدردوري في متناول مدنيّين!:

أشار الرابعي في تدوينة ساخرة إلى أنّ المسدس نوع GLOCK الذي بسببه صدرت بحقّه بطاقة جلب يعود للمدعوّ عصام الدردوري ولا علاقة له بالإرهابيّين، محيلا على تلك الصورة الشهيرة التي ظهرت فيها الناشطة اليساريّة لينا بن مهنّي وهي تحمل السلاح نفسه. وقد أرفق الرابعي تدوينته تلك بعدد من الصور من بينها صورة للمدعوّ فؤاد حمدي شُهر «Boyka» وهو بصدد شحن مسدّس يبدو أنّه السلاح الشخصي لرئيس ما يُسمّى «المنظّمة التونسيّة للأمن والمواطن» في انتهاك صريح للقوانين المنظّمة للعمل الأمني التي تشدّد على شخصيّة الأسلحة وضرورة

استخدامها في المهامّ الرسميّة حصْرا.

تدوينة بتاريخ 15 نوفمبر 2015 :

وجّه مروان الرابعي في هذه التدوينة جملة من التهم الخطيرة لمشغّله السابق من بينها:

- التنصّت على المكالمات الهاتفيّة للمواطنين:

مع تزايد نفوذ النقابات الأمنيّة لم يعد التنصّت مجرّد آلية مراقبة واستباق للعمليّات الإجراميّة والإرهابيّة بل أصبح وسيلة عمل في يد منتحلي العمل النقابي والجمعيّاتي الأمني، ما جعل عموم الناس تحت تهديد انتهاك حرماتهم الخاصّة في إطار شخصي لا علاقة له بالمصلحة العليا للدولة!

- استخدام إمكانات الدولة ومقدّراتها لخدمة أغراض شخصيّة:

بات هذا التصرّف لصيقا بالنشاط النقابي الأمني بشقّيْه الرسمي و"الموازي"، فبمراجعة سريعة لأحداث سابقة (كنّا أتينا على نماذج منها) نقف على الاستخدام المتكرّر للسيّارات الأمنيّة والإداريّة فضلا عن التلويح بسلاح المؤسّسة الأمنيّة في عدد من التحرّكات الاحتجاجيّة المسيّسة. ونحيل في هذا السياق على واقعة تجنيد القاصر حيث عمد الدردوري إلى استخدام أجهزة تسجيل على ذمّة الدولة في مهمّة غير رسميّة.

- تلقّي أموال مقابل استهداف إطارات أمنيّة ومسؤولين سياسيّين:

تجد هذه التهمة من الوقائع ما يعضدها؛ إذ نحيل في هذا السياق على شهادة المراسل الصحفي وليد بن عثمان الذي أشار إلى علاقة مريبة تربط عصام الدردوري باللطيّف والائتمار بأوامر الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية المقال محمد علي العروي، وذلك لاستهداف نقابيّيْن

أمنيّين منافسين والذي أكّد بدوره تحرّك الدردوري وفقا لتعليمات "غير رسمية"!..

فرغم لجوء الدول والكيانات المتصارعة عبر العصور إلى شتّى أنواع الحيل للإيقاع بالقادة والمسؤولين الخصوم بغية تجنيدهم أو ابتزازهم و بالتالي إخضاع منظوماتهم ودفعها إلى تقديم تنازلات ما، إلاّ أنّه لم يثبت قطّ أن تجرّأ أحد أعوان دولة ما على استعمال تلك الخدع والحيل للإيقاع بكبار مسؤولي دولته ودفعهم لتقديم مكاسب شخصيّة لنفسه. جرأة وبرودة أعصاب أسطوريّة تلك التي يتحلّى بها من يفكّر في الإقدام على أمر مماثل، بل وقبل ذلك وبعده تغطية وإسناد من قوى محلّية وخارجيّة في صراع مع تلك الدولة المستهدفة .

- الانخراط في نشاط أمني "مواز" وتجنيد المدعوّ فؤاد حمدي للعمل لحسابه.

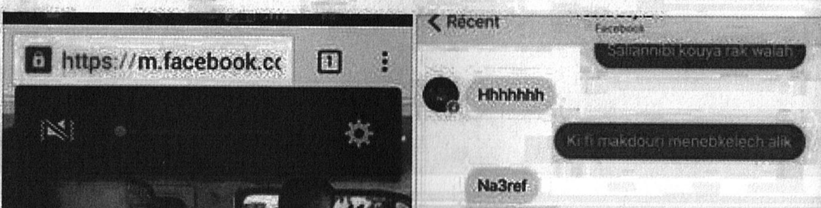
- فضلا عن هذا وذاك تساءل الرابعي عن سرّ تمكين الدردوري من "برقية تفرّغ" رغم عدم الأحقيّة!.

ı.rb.9/posts/10156108933320391

Marwen Rabai added 7 new photos — with Rabii Ben Saad and 10 others.

November 17, 2015 ·

#فؤاد حمدي، الكنية " Boyka " :
قول حاضر دق عليك جرس!!
المدعو فؤاد وهو حافظ أمن بإدارة المنشآت " تلبدلي " و لصقني لعلمه بأنّي المرافق والسائق الشخصي لعصام الدردوري (في الحلقة القادمة سنتطرق لموضوع السيارات) وقد كان يلعب في حمرة كحلة حيث كان يمدني ببعض المعلومات مثل أن المدعو عصام يأتي لمراقبتي بسيارة رباعية الدفع وفيها فتاة لا علينا في ذكر إسمها وكان يمد نفس الشخص بمعلومات تخصني بغية التقرب منه، وفعلا كان الأخير يستغله حيث كان المدعو فؤاد يمده ببعض المعلومات الخاطئة مثل أنّي أخالط قريب " كمال زروق " والذي إتهمني عصام باني هربت معه " محُو *****لو "..!!
وقد كان هدفه النقلة لعدلية منطقة باردو لأسباب شخصية وقد بلغها لي بالكلمة : " نحب ****** امهم " لذلك حذرت عصام بأن يحاول نقلته إلى مكان آخر إن أمكن ذلك.. وفعلا و بعد مشكلتي الشخصية مع عصام " إستقطبه وهناك برقيات بإسم المنظمة لنقلته..
هذا الموضوع بيني وبين فؤاد بإختصار والعالم يعرف..
نحب كالعادة نسأل سيد وزير الداخلية كيف لحافظ أمن أن يحمل السلاح وهو في زي مدني كما أنّه في سيارة مدنية وبجانبه مواطن وهل هذه الصورة لأمني من تونس أم من داعش ولكم التعليق وسديد النظر...
نبهتك " صديقي " وقلت لك الرجلة حاشاك...!!!!
كما قلت لك إلّي يحب الكل يخسر الكل... و قتلي البير بير هههههه
وسلملي برشا على سي عصام وقلو مانيش ناسيك...
Just لاهي بفروخك شويا " أمنك الموازي "



Marwen Rabai added 6 new photos — with Rabii Ben Saad and 10 others.
November 15, 2015 ·

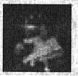
تحية كبيرة للدولة التونسية وإلى السيد وزير الداخلية، لمجهوداتهم الجبارة و الآليات الموفرة والتجهيزات الكبيرة التي وفّروها لمواجهة الإرهاب في تونس لكن للأسف هذه الآليات و الإمكانيات بقيت حكرا على السيّد "النقابي الأمني " عصام الدردوري الذي و بحكم علاقاته و بحكم مصالح مشتركة كرّس كل هذه الآليات فقط لمراقبة الهواتف الجوّالة لكل أفراد عائلتي.. ومع العلم أنّه في طور البحث قيل أني فقط مطلوب للإدلاء بشهادة ولو كنت مطلوبا ولو كان فيّا فقط 1% من الشّك لقامت الدنيا وقعدت.. أريد فقط التساؤل كمواطن تونسي بسيط إن كنت فقط مطلوب للإدلاء بشهادة لماذا يتّم المراقبة والتنصت على الهواتف الجوالة لعائلتي؟ من هو عصام الدردوري؟ يتحدث عن الأمن الموازي وما يسمى هذا؟ من هو فؤاد حمدي الموظف بمصلحة المنشآت ليعلم بمن سيخرج من الغد لأخذي و نوع السيارة والأعوان لو لم يكن *** عصام الدردوري..؟ إن كنتم حقيقتا نقابيين، لو كان أحرا بكم توجيه هذه الآليات لما هو أهم ولكنتم في المواجهة المباشرة لا تشغلون رؤوسكم بمقابلة الإخوة اللّيبية في نزل " sheraton " و إثرها إلى منزل بحي النصر.. لو كنتم فعلا نقابيين لمّا سعيتم جاهديين لتوريط البسطاء وإدخالهم السجون فقط لأغراض شخصية، لو كنتم حقًّا نقابيين لما قتل الراعي.. وأغراضكم الشخصية لألغيتوها و كرستم قدراتكم في خدمة الشعب، سؤال أخير يخص سيدي الوزير، من هو عصام الدردوري ليتحلى ببرقية تفرّغ؟ والرجال تكلت صباح وليل؟ ما هي الفائدة غير بعض المليمات التي تذهب في ليلتها من مؤتمر لا يتابعه أو يسمع به إلاّ العائلة المقربة من سي عصام..

سيدي الرئيس، سيدي الوزير..

فقط أريد معرفة من هو عصام الدردوري ومالفائدة منه غير أنّه يقبض بعض الدنانير التي لا تدوم للإطاحة بمدير عام أو بكاتب دولة أو غيره..، و من هو فؤاد حمدي الموظف بإدارة المنشآت ليعرف أسرار بثكنة القرجاني لو لم يكن من الأمن الموازي لعصام؟؟!!



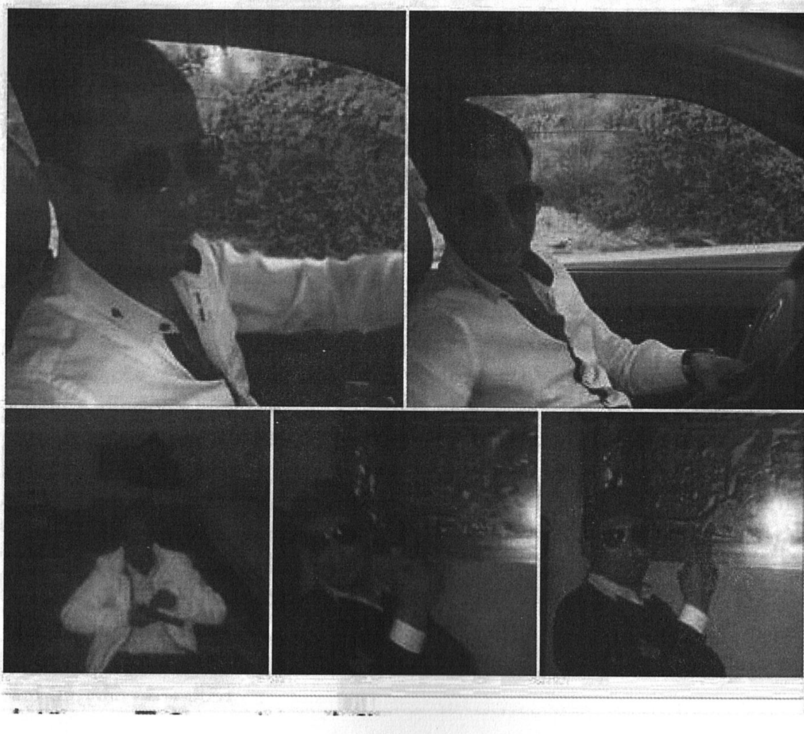

rb.9/posts/10156097703010391



Marwen Rabai added 5 new photos — with Mohamed Rouissi and 11 others.

November 13, 2015 ·

إرهاب ماذا و بطاقة جلب دولية ماذا أيها الأبله...؟؟!!
ثيّتلي مليح في glock سي عصام الدردوري، كان متاع إرهابيين ف لينا بن مهني
إرهابية أخطر من القصقاصي.. ههههه
وشكرا للدولة التونسية وتحية خاصة لشركة (SFBT) المساند الرسمي للإرهابيين مثلي..
باهي أخطانا من الإرهاب تنجم تقلّي فؤاد حمدي (Boyka) فرخ شكون؟؟؟!!!



.rb.9/posts/10156083863720391



Marwen Rabai added 2 new photos.
November 8, 2015 ·

بعد خروج المعني بالأمر عن صمته إثر فقط تلميحي للموضوع و نعت من ساعده في تكمبينه بالغبي وهذه خصلة من خصال المعني و كي سيدي كي جوادو (الجواد باللغة العامية فرخو) إليكم مني تفاصيل حكاية " غرق الغرقان أكثر " :
كنت مرافقا لهذا الأخير حين قام بالإتصال بقاضي التحقيق وتضليله حيث أعلمه بأنه وجد رسالة تحت باب مكتب العصابة " المنظمة التونسية للمواطن عالإخر " مع العلم أن هذا المكتب وقت الواقعة مغلق منذ أكثر من ثلاثة أشهر "معقول لعدم خلاص معلوم الكراء " ولم يكن لرئيس المشمنظمة أي مكتب إلى يومنا هذا.. والمكتب الحالي متاع وحدة زوالية ربي يعينها جاء هو حط فيه drapeau و ركش هههه.. إثر إنهاء المكالمة قام بمهاتفة شخص عرفته فيما بعد و هو من متساكني حي هلال و أخبره بأنه يود أن يملي عليه فقرة وأنه سيحضر في الليل ليأخذها.. وعندما كان يملي علمت أنها وثيقة لمزيد توريط العون منتحل الصفة، و على أساس أن من كتبها وأرسلها له هم أعوان من الإدارة العامة للمصالح الفنية وتحديدا زملاء العون منتحل الصفة بإدارة المواصلات..وبالفعل قمنا بالتنقل ليلا لأخذ الورقة ليمده بجواب مسكر.. وفي الصباح إنتقلنا كالعادة للمحكمة (كالعادة خاطر كل يوم يشكي بواحد).. حيث أعلمني أنه قام بمده لقاضي التحقيق 15 على ما أعتقد..!!!
كملنا ليوم حكاية الجواب وإنشالله الرجال تخدم على رواحها.. غدوة إنشالله حكاية جديدة ومشوقة أكثر (action) و فيها كرتوش هههههه..
يا فرخ مش وقتك أصبر على قسمك تو يجيك هاك تشوف كرتوش ودنيا باش تتلها بيك إنتي عندك 200 توبيخ على النوم في الخدمة و درا شكون نقلك حتى عام خدمة ما عملتوش في المنشآت، وتو نجيو لحكاية تخلي الخدمة و تمشي توقف في الكراهب و المواضيع الأخرى الكبيرة مخليهالك مفاجئة، صاحبي راك دخلتك لدارنا كليت الرهج حتى هو ماشيلك الكل طياب في ساقيك وكي العادة كي سيدي كي فرخو..
وإنت لا جيت رقاص بنات لا رقاص رجال صاحب مشروع طاحونة..
نرجعو للراس الكبيرة أقسم بالله ورحمة بابا نسيتك جملا فكرني فيك فرخك، إلّي هبل قبل ما يولي عصفورك باش يعرف أي حكاية عليك ويعمل حتى هو مشمنظمة ويفضحك ياخي كي رضيت عليه هاو راض.. هههههه والله مرضى!! أمني ماذا أيها الأبلهان، الرجال بايتة في البرد..
يتبع...!!!
#ما تديروناش في بالكم

التمويلات المشبوهة

رغم الجدل الذي أُثير حول السماح بإنشاء النقابات الأمنيّة إلا أنّ واقع الممارسة أفرز سجالا أكثر حرارة يتّصل بالتمويل، خاصّة وأنّ الأمر يتعلّق بهياكل نقابيّة حاملة للسلاح، ما يجعل استقطابها من جهات معادية يساوي رأسا تهديد الأمن العامّ..

ورغم الغموض الذي يلفّ ملفّ التمويلات إلّا أنّنا بتنا على علم ببعض مصادره من ابتزاز وتحيّل وانتحال صفة. وهناك من الوثائق الرسميّة والوقائع الثابتة ما يؤكّد هذه الحقيقة:

- فبناءً على محضر عدد 14-3-157 وبموجب تسخير عدلي راسلت إدارة الأبحاث والتفتيش التابعة للحرس الوطني بتاريخ 04 ديسمبر 2014 مدير عام شركة «اتصالات تونس» من أجل الكشف عن هُويّة أصحاب 3 أرقام هاتفيّة تورّطوا في شبهة «الحصول على أموال والأمر باستخلاصها وقبضها وقبولها باطلا، وجمع تبرّعات دون ترخيص والتحيّل وانتحال صفة» و هم من المكلّفين من طرف إحدى النقابات الأمنيّة بجمع أموال من لدن شركات خاصّة.

- باعتبار صفتها المهنيّة كمستكتبة وممثّلة عن شركة للمقاولات الكهربائيّة، أدلت المسمّاة «ه» بشهادة لدى سماعها، وبمقتضى إحالة السيّد وكيل الجمهوريّة لدى المحكمة الابتدائية بأريانة عدد 28567 / 2014 بتاريخ 19 / 08 / 2014 كشفت فيها عن تلقّي الشركة اتّصالَيْن هاتفيّين

من المدعوّيْن فوزي ونجيب، حيث أكّد الأوّل انتماءه إلى الجمعيّة التونسيّة للعمل من أجل أمن جمهوري، فيما قدّم الثاني نفسه كعضو في نقابة أعوان وإطارات إقليم تونس للأمن الوطني. وقد شدّدت الشاهدة على أنّ المذكوريْن سجّلا حضورهما بمقرّ الشركة لطلب أموال، وتسلّما ألفيْ دينار؛ ألف دينار لكلٍّ منهما (محضر عدد 106 – 3 – 14) لدى استنطاقها من طرف إدارة الأبحاث و التفتيش للحرس الوطني بالعوينة.

– وفقا لشهادة المسمّاة «إ.ش» (سكرتيرة بشركة مختصّة في استيراد وتوزيع الساعات) فإنّ المدعوّ فتحي ت الذي قدّم نفسه كمندوب من نقابة الموظّفين للمصالح المشتركة بوزارة الداخليّة، اتّصل بالهاتف القارّ للشركة لطلب مساعدة ماديّة للهيكل النقابي الذي ينتمي إليه، كما عرض عليها دعم نشريّة النقابة بشراء مساحات إشهاريّة. وفي سياق هذه الشكاية وبتاريخ 01 - 09 - 2014 وفي إطار محضر عدد 106-3-14 تمّ استنطاق المدعوّ فتحي ت بصفته مندوبا إشهاريّا بنقابة موظّفي الإدارة العامّة للمصالح المشتركة بوزارة الداخليّة (المحضر عدد 106 - 3 – 14)..

– بصفتها ممثّلة لإحدى الشركات المتخصّصة في التجهيزات الطبيّة والاستشفائيّة، تقدّمت المسمّاة إيمان ت بشكاية ضدّ المدعوّ بسام ت الذي صرّح بأنّه ينتمي إلى نقابة موظّفي الإدارة العامّة للأمن الوطني بوزارة الداخليّة، والذي اتّصل بالهاتف القارّ للشركة قبل أن يسجّل حضوره بمقرّها لطلب مساعدة ماديّة مستظهرا بوثيقة صادرة عن الهيكل النقابي وممضاة من قبَل كاتبها العامّ المدعوّ شوقي ب س قبل أن يعاود الزيارة رفقة شخص آخر يُدعى «بن عزيزة» ليتمّ تمكينهما من صكّ بنكي بقيمة 200 دينار ويسلّما بدورهما وصلا بالاستلام باسم النقابة المذكورة.

(المحضر عدد:106 – 3 – 14 بتاريخ 01 سبتمبر 2014).

– صبيحة يوم 19 جويلية 2016 أقدم المدعو مروان الرابعي وهو السائق الشخصي لعصام الدردوري، على تسليم نفسه عند نقطة حدود تونسيّة جزائريّة بعد تحصّنه بالفرار طيلة أكثر من سنة في الجزائر. وقد قام الرابعي طيلة أشهر بالكشف عن العديد من الأسرار المتعلّقة بنشاط الأمن الموازي في تونس وعلى رأسها منظّمة الأمن والمواطنة لصاحبها الدردوري، وفق تأكيد الرابعي نفسه. وقد أرفق عددا من نشريّاته بصور لأشخاص مدنيّين يحملون أسلحة تعود بالملكيّة لوزارة الداخليّة، إضافة إلى ارتداء بعضهم لأزياء للشرطة التونسيّة. إلى جانب ذلك تحدّث الرابعي بإسهاب عن التمويل المشبوه للأمن الموازي.

– لم تكتف النقابات الأمنيّة بتنفيذ الإضرابات والوقفات الاحتجاجيّة المعطّلة لسير العمل بل مارست أنشطة «ربْحية» من خلال تنظيم حفلات فنيّة بقيَ مصير مداخيلها مجهولا..

– طرح سؤال التمويل بإلحاح بعد واقعة محاصرة قصر الحكومة بالقصبة ذات يوم من شهر فيفري 2016 بعدما لوحظ من تعبئة لافتة للمتظاهرين من مختلف مناطق البلاد على متن عشرات الحافلات التي جُنّدت للغرض. وبسبب غياب الشفافيّة مازال التساؤل عن «الجهة المموّلة» يُطرح بقوّة إلى حدّ هذه اللحظة حيث ارتسمت عدّة نقاط استفهام حول ما إذا كانت النقابة «الوطنية» قد دفعت مصاريف التحشيد الضخم من ميزانيتها الخاصّة أم لا!..

– برزت جمعيات ومنظّمات طفيْليّة مشبوهة تعمل على هامش النشاط النقابي الأمني وتشرف عليها شخصيّات عُرفت بعلاقاتها الداخليّة والخارجيّة المريبة. فبعد عزله من طرف وزارة العدل عاد وليد زرّوق من

بوّابة العمل الجمعيّاتي من خلال جمعيّة حملت اسم «مراقب» ولا أحد يعلم مصادر تمويلها خاصّة أنّ زرّوق لا يشغل أيّ خطّة وظيفيّة (معروفة)..

هذا وقد أقدم المدعوّ عصام الدردوري على بعث جمعيّة «أمنيّة» سمّاها «المنظّمة التونسيّة للأمن والمواطن». وهي تنشط بكثافة وحاضرة بقوّة إعلاميّا لتبقى مصادر تمويلها غير معروفة. وهي كسابقتها لا تتقيّد بما جاء في المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرّخ في 24 سبتمبر 2011، والمتعلّق بتنظيم الجمعيّات من ضرورة مسك سجلّ الأعضاء وسجلّ مداولات هياكل التسيير وسجلّ المساعدات والتبرّعات ودفاتر الحسابات والجرْد، علاوة على عدم الالتزام بالإعلان عن المساعدات والتبرّعات والهبات الأجنبيّة ومصادرها في ظرف شهر من تاريخ قرار طلبها أو قبولها، وتعلم الكاتب العامّ للحكومة بكلّ ذلك بمكتوب مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ في نفس الأجل طبقا لمنطوق الفصل 41 من المرسوم المذكور.

- أثارت النقابة العامّة لوحدات التدخّل للحرس الوطني في فيفري 2016 دعوى قضائيّة ضدّ النقابي سامي القناوي على خلفيّة الاشتباه باقتطاعه من أموال منخرطين منضوين تحت لواء الإدارة العامّة لوحدات التدخّل.

قصارى القول ..

باتت تونس بعد الثورة قبلة الدوائر الاستخباريّة الأجنبيّة التي تتصارع على رسم ملامح مستقبلها وتحويل وجهة ثورتها بما يخدم أو على الأقل بما لا يتعارض مع مصالحها. ولمّا كان ذلك كذلك، صار لزاما إيلاء القوانين المنظّمة لعمل النقابات والجمعيّات الاهتمام الكافي وسدّ الثغرات الثاوية فيها لقطع الطريق على محاولات الاختراق الناعم. فقوّة العمل النقابيّ الأمنيّ ليست بالضرورة ظاهرة صحيّة كما يردّد كثيرون، بل إنّها قد تشي

بتغلغل استخباري خطير في المؤسّسة الأمنيّة عبر ما يُسمّى «الاختراق عبر الواجهات»، لذلك لا مناص من اليقظة المستمرّة في لحظة تاريخيّة فارقة تحتاج -أو تستحقّ- سلطة شرعيّة وطنيّة وقويّة تقف سدّا منيعا أمام تدفّق التمويلات المشبوهة..

النقابة الأساسية لإطارات
وأعوان السجون والإصلاح

كتابة ديوان وزير الداخلية
وارد
1 2014 جانفي 15
390
ضمن تحت عدد

إلى عناية السيد
وزير الداخلية

رئيس الديوان
15 جانفي 2014

الموضوع : إعلام بإقامة حفل "حماة الحمى"

سعيا منها لتنمية مواردها الذاتية الكفيلة بتغطية مشاريعها الإجتماعية والثقافية تعتزم النقابة الأساسية لإطارات وأعوان السجون والإصلاح تنظيم حفل فني يحييه النجم اللبناني "أيمن زبيب" و الموهبة الصاعدة "ريان يوسف" ،وذلك يوم السبت 1 فيفري 2014 بقصر الرياضة بالمنزه.

فالرجاء من سيادتكم إعطاء الإذن للمصالح المختصة قصد أخذ الإجراءات اللازمة.

وتفضلوا سيدي الوزير بقبول فائق عبارات الشكر والتقدير من كافة الأمنيين المخلصين.

والسلام

وزارة الداخلية
40096 15.01.14
الوارد

الإمضاء
الأمين العام
حبيب الراشدي

للمزيد من الإرشادات الاتصال بالرقم التالي 71 198 210

إدارة صفحات الفايسبوك

يستغلّ بعض منتحلي العمل النقابي الأمني الشبكة العنكبوتيّة لشنّ هجمات «افتراضيّة» شرسة على كلّ من يعطّل نشاطاتهم المريبة أو يشوّش عليها. وهم يستخدمون في سبيل ذلك صفحات فايسبوكيّة ومواقع تدّعي أنّها لا تعمل إلا لوجه الوطن ولا تذود إلّا عن مصالحه..

ولتوجيه الرأي العام وتضليله يُدير الأمنيّون الفاسدون وسائل التواصل الاجتماعيّ جاعلين منها منصّات لإطلاق الأكاذيب وتشويه كلّ من يقف في طريقهم أو يرفض الانسياق وراء مخطّطاتهم المشبوهة. ولنشر أفكارهم الخطيرة والتلاعب بعقول المتلقّين يستنجد هؤلاء بالشائعات والمغالطات بشكل ممنهج ومركّز، وبطبيعة الحال يبقى «المحرّر» غالبا مجهول الهويّة، ليستحيل الفضاء الافتراضيّ بذلك إلى مجال حرّ لتسريب أشرطة الفيديو والوثائق ومحاضر التنصّت على صحفيّين ومحامين وحتّى على مواطنين عاديّين. وقد أُثيرت عشرات الدعاوى القضائيّة على خلفيّة نشر وثائق أمنيّة سريّة على غرار الشكاية التي رفعها قيادي نقابي في شهر أوت 2015 وتقدّم بها إلى وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية ببن عروس ضدّ صفحة «وزير ضغط الدم والسكر» والناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية محمد علي العروي، من أجل الثلب ونشر أخبار زائفة من شأنها تعكير صفو النظام العامّ بعدما تعرّض إلى هجوم من غرماء له.

فعصام الدردوري صحبة إطارات أمنيّة و نقابيّة تحوم حولها شبهات

فساد مثل محمد علي العروي ووليد زرّوق وحبيب الراشدي وآخرون، يُديرون بشكل مباشر أو غير مباشر صفحات ومواقع مثيرة للجدل على غرار:

* نوادر السياسة التونسية.
* الثورة التونسية 2.
* وزير ضغط الدم والسكر.
* وزيرة ضغط الدم والسكر.
* ولد الوزير والوزيرة.
* رئيس جمهورية ضغط الدم والسكر.
* أخبار الوزير.
* أميلكارنيوز.
* Faculté tunisienne (من الصفحات التي أشرف عليها المدعوّ أشرف بربوش أحد «أدمينات» صفحة "وزير ضغط الدم والسكر" وحسب عدد من المصادر المتطابقة مثل صفحة "الجيش الإليكتروني التونسي"، وسبق لبربوش أن توّلى الكتابة العامّة صُلب منظمة طلبة التجمّع الدستوري الديمقراطي المنحلّ بالكاف، ورغم ذلك [أو لأنّه كذلك] عيّنه وزير التربية ناجي جلول مستشارا بديوان الوزارة مكلّفا بالمعلوماتية).
* Breakingnews (وأنت تتصفّح هذا الموقع يمكنك أن تلاحظ بسهولة تركيزه على تصريحات كلّ من عصام الدردوري والحبيب الراشدي ونشاطاتهما).
* Tunimediatn .

معظم هذه الصفحات يُشرف عليها المدعوّ سليم الجبالي الذي بقيَ

بعيدا عن التتبّع القضائي رغم الشكايات العديدة التي رُفعت ضدّه بما يشي بارتباطاته الوثيقة بباورونات الفساد في البلاد.

وقد سبق للمحامي شريف الجبالي أنْ عدّد أسماء أكّد أنّها تعمل لفائدة كمال اللطيّف وذلك استنادا إلى شبكة المكالمات الهاتفية من حيث العدد ومدّة المكالمة وتوقيتها. ونجد من بين الأسماء المذكورة سليم الجبالي المشرف على صفحة «وزير ضغط الدم والسكر» ويسجّل الأستاذ الجبالي أنّ هذا الشخص انقلب في وقت من الأوقات على اللطيّف حين قطع عنه التمويل.

وقد شكّلت تلك المكالمة المسرّبة بين عصام الدردوري وصحفيّ بإذاعة «موزاييك آف آم» في جوان 2016 صورة مصغّرة من ذلك النشاط «الافتراضي» المريب. فقد تمكّن موقع «السلطة الرابعة» من الحصول على تسجيل أبدى فيه رئيس «منظّمة الأمن والمواطن» رغبته الصريحة في شراء صفحات فايسبوك كبيرة قصد استخدامها في حروبه القذرة ضدّ إطارات أمنيّة وشخصيّات سياسيّة وذلك بعد أن تفوّه بأقذع العبارات بحقّ زملائه الأمنيّين. وقد وعد الدردوري مخاطبَه الصحفي بالتوسّط له لعقد لقاء عاجل بمحمد علي العروي. وهو ما لا يكشف بقدْر ما يؤكّد العلاقة «الخاصّة» التي تربط منتحلِ العمل النقابي بالناطق الرسمي السابق باسم وزارة الداخليّة المشتبه بتورطّه في قضايا فساد.

قصارى القول..

عندما نعلم أنّ هناك 4.6 ملايين حساب فايسبوك في تونس نُدرك تحوّل المعارك الافتراضيّة إلى جزء لا يتجزّأ من صراع المواقع والنفوذ في البلاد. وهو ما جعلنا أمام مشهد اتّصالي معقّد تزدهر فيه حركة تأجير الصفحات وبيعها بما يعكس تقلّب العمل النقابي الأمني بين الرسمي

والموازي أيْ بين الدولة وما تحتها، وهي ظاهرة تقدح أسئلة حارقة تدور أساسا حول «التمويل»، خاصّة مع ما نعرفه من رصْد لمبالغ كبيرة تُدفع بسخاء وبانتظام لتجنيد المنابر «العنكبوتيّة».

مصادر أمنية لـ المصور:

بعض المواقع [redacted] وسياسية ومالية، وتستغلها للإيهام بالتصفية والاغتيالات!

• تونس ـ المصور:
علمت «المصور» من مصادر أمنية موثوقة
[redacted]

وأكدت مصادر «المصور» أن الأجهزة الفنية التابعة للمؤسسة الأمنية تعهدت بالتدقيق فيما يرد على عدد من الصفحات والمواقع الاجتماعية على غرار «بوابة إفريقية» و«فجر الإسلام» التي تنسب عادة إلى «تنظيم أنصار الشريعة»، و«كتيبة عقبة بن نافع» التابعة لما يُعرف بـ«تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي»، وعدة صفحات أخرى معروفة بأنها تدار من طرف تنظيمات إرهابية.

«مضروبة»!

وبعد تحريات وعمليات تدقيق علمي مطوّل، توصلت تلك الأجهزة الفنية إلى أن بعض الصفحات «مخترقة» و«مضروبة»، حسب تعبير الأمنيين، [redacted] وجهات سياسية، وجهات مالية، هي التي تدير بعض تلك الصفحات من وراء الستار، وتروّج فيها أخبارا حول تهديدات بالاغتيالات والتصفية، وذلك لغايات مختلفة بعضها مصلحة شخصية وخاصة، لا غير، وبعض الأخبار الأخرى يتم فبركتها ونسبتها إلى تنظيم إرهابي بغاية توجيه الرأي العام، لا غير!



• صابر بن حسين

النقابات الأمنيّة تتجسّس على التونسيّين

يشكل مرفق التنصّت أحد أهمّ أدوات مكافحة الجريمة في كلّ دول العالم، فقد يتمّ إخضاع أحد أرقام الهواتف أو عدد منها إلى التنصّت بغية إحباط جريمة أو الوصول إلى الفاعلين و تحديد المسؤوليّات في حالات أخرى. وقد نصّت دساتير الدول وقوانينها على أن لا يتمّ الاعتداء على حرمة الحياة الخاصّة للناس بما في ذلك من خلال التنصّت الهاتفي إلاّ بأذون قضائيّة يتمّ فيها تحديد الأرقام المزمع إخضاعها وضبط الفترة الزمنيّة التي يغطّيها الإذن القضائي المذكور.

أمّا اليوم وفي عالم واقع تحت تهديدات إرهابيّة مستمرّة، فقد أصبحت الأجهزة الأمنيّة تتحوّز على هامش قضائيّ أرحب يسمح لها بإخضاع مشتبهين في الإعداد لاعتداءات إرهابيّة للتنصّت كإجراء وقائي لتفادي سقوط خسائر في الأرواح والممتلكات. إلاّ أنّه في حدود شهر ديسمبر سنة 2014 قامت صفحة فايسبوكيّة تسمّي نفسها ويكيليكس تونس بالشروع في نشر عدد من محاضر التنصّت على رجل الأعمال شفيق الجرّاية. وقد تضمّنت الوثائق الخمسة التي ظهرت على مراحل، مختصرا لمحتوى مكالمات أجراها رجل الأعمال المذكور في إطار نشاطه السياسي.

فقد سعى الجرّاية حسب تلك المحاضر، إلى ترتيب لقاءات مصالحة بين شخصيّات ليبيّة متناحرة. كما تثبت بعضها سعيه إلى تقديم تسهيلات لجمع شخصيّات ليبيّة بأخرى تونسيّة في حين تحدّثت إحدى الوثائق عن قيامه

بالتدخّل لدى أطراف جزائريّة من أجل ضمان حسن استقبال صديقه عبد الحكيم بالحاج رئيس حزب الوطن الليبي.

ولئن كانت الأقوال والأفعال المنسوبة إليه ليس فيها ما يجرّمه القانون، إلاّ أنّ تيّارا سياسيّا متنفّذا في البلاد كان منزعجا جدّا من مواقف الجرّاية المتوافقة مع خيارات حركة النهضة، إلى جانب استماتته في الدفاع عن صديقه الليبي عبد الحكيم بالحاج الذي اتهمه ذلك التيّار بالوقوف وراء الاغتيالات السياسيّة في تونس.

وفي مطلع مارس 2015 نظّم شفيق الجرّاية بحضور محاميه، ندوة صحفيّة استنكر خلالها ما تعرّض له من اعتداء، وأعلن عن بدء إجراءات قضائيّة من جانبه من أجل تتبّع المتورّطين وتحديد المسؤوليّات في ذلك.

مباشرة بعد تلك الندوة الصحفيّة أعلنت وزارة الداخليّة عن إيقاف أحد عشر شخصا من أعوانها عن العمل للاشتباه في علاقتهم بعمليّة التنصّت المذكورة. ومن جهتها باشرت السلطات القضائيّة عمليّة التحقيق في شكوى شفيق الجرّاية وأسندت الإنابة العدليّة للتحقيق إلى واحدة من أكفأ الفرق الأمنيّة وأبعدها عن التجاذبات السياسيّة التي شكّلت الدافع الرئيسيّ وراء إخضاع الجرّاية للتنصّت وفضح علاقاته المتشعّبة محليّا ومع لاعبين كبار في دول الجوار.

انطلقت الأبحاث باستدعاء واستجواب أعوان وإطارات من إدارة المواصلات التابعة للإدارة العامّة للمصالح الفنيّة وهي المكلّفة بإدارة عمليّات التنصّت وتحليل محتوياتها.

لم تتعرض حيثيّات التحقيق إلى جرم التنصّت في حدّ ذاته بالمرّة بل تركّزت أساسا حول الرغبة في الوصول إلى المتورّطين في تسريب وثائق التنصّت تلك فحسب.

مدير الإدارة السيد ع.ل والمشرف عليها منذ سنة 2012 أفاد أنّه قد شاهد وثائق التنصّت تلك بداية على مقطع بموقع يوتوب ثمّ بصفحة ويكيليكس تونس في وقت لاحق دون أن يكون باستطاعته فعل أيّ شيء نظرا لاتّساع دائرة الأعوان الذين قد تشملهم الشكوك، بالإضافة إلى كون الوثائق المعنيّة قد أرسل نظير منها إلى المدير العامّ للمصالح الفنيّة ومكتب الوزير المكلّف بالأمن بما يجعل تحديد مسؤوليّة التسريب صعبة.

وقد أسدى الإطار المذكور تعليماته وقتها إلى رئيس الإدارة الفرعيّة للتحليل والاستغلال بضرورة تقليص عدد الأفراد الذين بإمكانهم الاطّلاع على الوثائق السرّية الراجعة إلى إدارة المواصلات بما في ذلك مدير مكتبه نفسه. إلاّ أنّه في وقت لاحق، قام المدير العامّ للمصالح الفنّية بإبلاغه أنّ وثيقة ثانية يتمّ حاليا تداولها خارج وزارة الداخليّة، وطلب منه مزيد التحرّي في موضوع تسرّب وثائق التنصّت.

وأفاد مدير إدارة المواصلات أنّ مسؤول مكتب رئيس الإدارة الفرعيّة للتحليل والاستغلال لم يطلعه على محتوى واحدة من ثلاثة وثائق كانت بحوزته، وهي محلّ التحقيق، لوجود نظير منها خارج الوزارة. وأضاف عدد من المستجوبين أنّ مسؤولا بإدارة التحليل قد سمعوه يردّد مرارا بعد افتضاح عمليّات التسريب أنّه «باش يشنّعها عل الإدارة» إضافة إلى إسراره لاثنين من زملائه أنّه لم يقم بأكثر من تسريب مقطع الفيديو لا غير، وهو الأمر الذي نفاه عندما تمّ استجوابه إداريّا، في حين أقرّ بتوعّده السابق لإدارته بالاستهداف.

كما صرّح أمام الحاضرين لدى استجوابه بالإدارة: «عارف اللي انتوما مستهدفيني خاطرني في النقابة» و ذلك رغم عدم تطرّق أيّ من الحاضرين إلى موضوع النقابة مضيفا: «أنا مستعد للبحث فين تحبّوا انتوما وأنا عندي

رجالي في الوزارة وخارج الوزارة».

وأفضى استجواب موسّع لعاملين بالإدارة إلى كون المسؤول المذكور قد تطوّع للعمل بمفرده دون حضور زملائه في الفترة المسائيّة ويستحيل بذلك التأكّد من سلامة ممارساته وقتها، مضيفين أنّه كان يتعمّد إغلاق باب مكتبه رغم عديد التنبيهات عليه وعلى كلّ العاملين بالإدارة بعدم جواز فعل ذلك.

وأضاف أحد الإطارات المستجوبة أنّه لا يوجد بكامل الإدارة سوى آلة طابعة واحدة يمكن أن تكون هي المستخدمة في نسخ الوثائق قبل القيام بتسريبها. وأكّد أنّ عونين اثنين من الذين لهما صلوحيّة الوصول إليها هما صديقان حميمان للمسؤول المشتبه به وهما أيضا عضوان معه في نفس النقابة.

يُذكر أنّه في بداية شهر نوفمبر سنة 2014، وقعت عمليّة طلق ناري ليلا من طرف الأعوان المكلّفين بالحراسة على إثر الاشتباه في حركة مسترابة في محيط إدارة المواصلات، حيث تتمّ عمليّات التنصّت. وقال مدير الإدارة إنّ النقابي وليد زرّوق، وهو عون حراسة سجون مطرود، قد نشر على صفحات الفايسبوك حيثيّات ما حصل في محيط الإدارة المذكورة ليلا وأعطى وصفا دقيقا لموقع الإدارة وحيثيّات الواقعة التي لا يعلمها إلاّ العاملون بها.

[illegible]

[illegible] في 05 أفريل 2014

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] 14 [illegible] 0 [illegible]

[illegible] "الشروق [illegible]" [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] العسكرية [illegible] و"[illegible]" [illegible]

[illegible] 2014 [illegible] 1400 [illegible] 07 و 08 [illegible]

[illegible] 9376111 [illegible]
[illegible] 55351948 [illegible]

[illegible]

[illegible]

اقتحام المحاكم و محاصرة مكاتب قضاة التحقيق

في كلّ مرّة تتصاعد فيها الضغوط الأمنيّة على القضاة يبرز الإرهاب كعامل شحن محوري في السجالات الساخنة بين الطرفين، وهذه حقيقة ثابتة يمكن ملامستها من خلال عدد من الوقائع :

✓ **200 عون أمن أمام المحكمة الابتدائية بتونس..**

في سبتمبر 2013 وبعد إخضاع قيادات النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي للتحقيق على خلفية عقد ندوة صحفيّة اتّهموا فيها عددا من القضاة بالإفراج المتعمَّد عن «تكفيريّين»، نفّذ نحو 200 عون أمن وقفة احتجاجيّة أمام المحكمة الابتدائيّة بتونس ليفرضوا حصارا ماديّا على مؤسّسة قضائيّة، قبل أن يُقدموا على اقتحامها ومحاصرة مكتب قاضي التحقيق المكلّف باستنطاق قياداتهم النقابيّة، واللافت أنّ عددا كبيرا منهم عمد إلى تصوير «الغزوة» بالهواتف الجوّالة. وتمّ كلّ ذلك تحت بصر وربّما دعْم شرطة المحكمة التي لم يحرّك أيٌّ من عناصرها ساكنا لمنع هذا العمل الإجرامي.

هذا وقد وجّه نقابيّون أمنيّون اتّهاما صريحا لحركة النهضة بخلق جهاز قضائي مواز، وهو ما يمكن عدُّه انغماسا واضحا في التجاذبات السياسيّة، ما يتنافى وأبسط قواعد العمل النقابي.

✓ **اقتحام المحكمة الابتدائية سوسة 2..**

أقدمت نقابات أمنيّة على اقتحام مكتب قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائيّة سوسة-2- وذلك بغية إخراج أمنيّين متّهمين بالفساد، بالقوّة، في مشهد انقلابي مفزع، ذات يوم من شهر أفريل 2014. ودائما الذريعة الكبرى للتحرّك النقابي اللامسؤول هو «عدم المساس بمعنويّات العناصر الأمنيّة في خضمّ حماية البلاد من المخاطر الإرهابيّة»!

✓ **نقابة أمنية تمنح الحكومة مُهلة للتدخل من أجل الإفراج عن عون أمن..**

سابقة خطيرة تلك التي أقدمت عليها نقابة موظّفي الإدارة العامّة لوحدات التدخّل يوم 12 جانفي 2015 عندما أصدرت بيانا أمهلت فيه حكومة الحبيب الصيد 48 ساعة لإطلاق سراح قاتلي فتاتيْ القصرين[1] متوعّدة بالتصعيد في ما اعتُبر تجاوزا غير مسبوق وتحرّشا صريحا بالقضاء الذي رأى في إجراء عادي ضرورة الاحتفاظ بالملازم مراد الهداوي وتوجيه تهمة القتل العمد له ابتداءً في انتظار استكمال التحقيقات وإصدار حكم قضائي على أساسها..

طالبت النقابة في ذلك البيان سلطة الإشراف بـ«التدخّل» وهو ما يتنافى ومبدأيْ الفصل بين السلطات واستقلاليّة القضاء. كما توجّهت إلى المنضوين تحت لوائها بدعوتهم إلى «التأهّب للتحرّك في التاريخ والساعة التي سيقع تحديدها لاحقا»، في تجييش خطير ضدّ المؤسّسات السياديّة للدولة، بذريعة «عدم المساس بمعنويّات الأمنيّين في ظلّ الحرب على الإرهاب»!..

1- وفقا للرواية الرسمية تتمثّل ملابسات الحادث في إقدام دورية أمنيّة على إطلاق النار على سيّارة رفضت الامتثال لتعليمات بالتوقّف، وهو ما أدّى إلى مقتل فتاتين في مقتبل العمر وإصابة مرافقهما الذي أكّد عدم تلقّيهم أي إشارة بالوقوف. يُذكر أنّ الواقعة جدّت بالقصرين غرب البلاد.

✓ **ممارسة التعذيب على موقوفين والتحقيق مع أعوان وحدة مكافحة الإرهاب..**

أثار تعرّض عدد من المشتبه بهم للتعذيب جدلا واسعا وفتح الباب لجولة جديدة من الصراع بين الجهاز الأمني والقضاء. وكانت فرقة من الوحدة الوطنيّة لمكافحة الإرهاب قد أوقفت مجموعة متكوّنة من 07 أشخاص ينتمون إلى ما بات يُعرف بـ«خليّة القيروان» المتّهمة بالتخطيط لتنفيذ اغتيالات سياسية، وذلك في جويلية 2015. ويوم 17 أوت من العام نفسه بادر قاضي التحقيق (المعروف إعلاميًّا بقاضي التحقيق 13) باستدعاء عناصر من الفرقة المذكورة واتّهامهم باختطاف المجموعة وتعذيب أفرادها وهو ما أثار حفيظة عدد من النقابات الأمنيّة، كاتّحاد نقابات قوّات الأمن الداخلي والجمعيّات «الأمنيّة» التي يُشرف عليها عدد من المتطفّلين على العمل النقابي مثل وليد زرّوق؛ جمعيّة «مراقب»، وعصام الدردوري من «المنظّمة التونسيّة للأمن والمواطن»، وجميعهم دعا منظوريه والمنضوين تحت لوائه والمجتمع المدني عموما إلى دعم ضبّاط وأعوان الوحدة الوطنيّة لمكافحة الإرهاب أمام ما سمّوه حملات التشويه التي يقودها بعض محامي المجموعة «الإرهابية»، وذلك رغم أنّ آثار التعذيب كانت واضحة على أجساد بعض المظنون فيهم، ما دفع مجلس نوّاب الشعب إلى تكوين لجنة تحقيق في شبهة ممارسة التعذيب.

✓ **ممارسة التعذيب على متهمين في قضيّة «باردو» وسحب الإنابة العدلية من القرجاني..**

في أكتوبر 2015 وفي أحد برامج قناة «الحوار التونسي» فجّر أحمد الرحموني رئيس المرصد التونسي لاستقلال القضاء، قضيّة من العيار الثقيل تمثّلت في إقدام فرقة مكافحة الإرهاب بالقرجاني على تدليس محاضر

وممارسة التعذيب على المتّهمين بالتورّط في هجوم باردو (18 مارس 2015) وهو ما حثّ قاضي التحقيق المتعهّد على سحب الإنابة العدْلية من «القرجاني» وتكليف فرقة «العوينة» بإجراء الأبحاث الضروريّة بعد معاينته آثار التعذيب على أجساد الموقوفين. ورغم قانونيّة هذا الإجراء باعتباره اتُّخذ وفقا لما تقتضيه مصلحة البحث بعد ثبوت التقصير والتجاوز من أعوان الضابطة العدْلية، إلاّ أنّ بعض المحسوبين على النشاط النقابي الأمني شنّوا هجوما عنيفا على الرحموني وعلى قاضي التحقيق معتبرين إثارة هذه القضيّة خدمة للإرهاب. ففي مداخلة له على إذاعة «جوهرة آف آم» بتاريخ 09 أكتوبر 2015 اعتبر الدردوري التعاطي القضائي مع خليّة باردو تحريضا مباشرا على أعوان الوحدة الوطنيّة لمكافحة الإرهاب وإطاراتها!..

✓ **أحداث تمغزة وهرسلة النقابات الأمنيّة للقضاة ..**

بتاريخ 04 ماي 2015 شهدت مدينة تمغزة (ولاية توزر جنوب البلاد) إيقافات عشوائيّة ومداهمات دون إذن قضائي، فضلا عن الاستعمال المفرط للقوّة حسب توصيف تقرير صادر عن فرع توزر نفطة للرابطة التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان. تعود أسباب أحداث تمغزة وفقا لشهادات الأهالي إلى خلاف جدّ بين أحد المتساكنين ووكيل بالحرس الوطني ليقع تسويق تلك الحادثة على أنّها «فعل إرهابي»، ليتحرّك الأعوان على هذا الأساس.

ومحاولةً منهم لإيقاف التتبّعات بحقّ زملائهم تحرّك أمنيّون بتحريض من بعض النقابات الأمنيّة من بينها النقابة الأساسيّة للحرس الوطني وتجمهروا أمام المحكمة الابتدائية بتوزر ملوّحين بأسلحتهم وهاتفين بشعارات مناوئة للقضاء الذي رفض الإذن باقتحام منازل المواطنين أو

إيقاف المحتجين حرصا على استقرار المدينة، وهو ما يمكن عدّه تحرّكا احتجاجيا خطيرا وهرسلة واضحة لقضاة المحكمة الذين نفّذوا بدورهم وقفة استنكروا فيها تجاوزات الأمنيّين بحقّهم وتهديدهم لاستقلال القضاء ومحاولتهم السافرة للتأثير في سير الأبحاث.

✓ **تسويق خطاب «أحنا نشدّو وهوما إيسيْبو»..**

اصطبغ خطاب النقابات الأمنيّة ومن لفّ لفّها من منتحلي العمل النقابي الأمني بجملة من الكليشيهات حتّى أصبحت أيقونات ترمز لتلك التحرّشات «البوليسيّة» بالمؤسّسة القضائيّة وعبارة «أحنا نشدّو وهوما إيسيْبو» هي أحد القوالب الجاهزة التي ما فتئ «المتحرّشون» يردّدونها بانتظام وانسجام لافتينْ!..

- خلال ندوة صحفيّة عقدها الاتّحاد الوطني لنقابات قوّات الأمن التونسي يوم 06 سبتمبر 2013 ادّعى الصحبي الجويني (المكلّف بالشؤون القانونية بالاتّحاد) أنّ القضاء أطلق سراح 361 تكفيريّا مؤكّدا أنه من أصل 478 عنصرا مورّطا في أحداث عنف لم يتمّ إصدار بطاقات إيداع بالسجن إلاّ في حق 117 فقط واصفا ذلك بـ»الفضيحة»..

- بتاريخ 30 ديسمبر 2014 وعلى موجات إذاعة «جوهرة آف آم» ربط الدردوري بين إطلاق سراح إرهابيّيْن ليبيّيْن في عهد رئيس الجمهورية السابق منصف المرزوقي والإفراج عن دبلوماسيّيْن تونسيّيْن كانا محتجزين في ليبيا. مسجّلا أنّ العنصرين الإرهابيّين صدرت بحقّهما أحكام بالسجن تصل إلى 20 عاما من أجل التآمر على أمن الدولة فضلا عن تورّطهما في قتل كلّ من الرقيب وليد الحاجّي والمقدّم الطاهر العيّاري.

- خلال ندوة حول شهداء الإرهاب وجرحاه يوم 09 سبتمبر 2014 زعم عصام الدردوري رئيس «المنظّمة التونسية للأمن والمواطن» أنّ

إرهابيّا ملقّبا بابن البرّ أُلقيَ عليه القبض وهو بصدد «استقطاب» شابّين أطلق سراحه ليهرب إلى ليبيا.

- أعدّت «المنظّمة التونسيّة للأمن والمواطن» التي يرأسها الدردوري تقريرا أكّد إطلاق سراح عدٍد من «الإرهابيّين» من بينهم سامي القاسمي الذي اعتُقل عام 2014 وأُفرج عنه ليقاتل الدولة من جبال الشعانبي، وراغب الحنّاشي الذي أُطلق سراحه ليستشهد على يديه عدد من الأمنيّين.

- بعد تفجير حافلة الأمن الرئاسي يوم 24 نوفمبر 2015 قال كاتب الدولة لدى وزير الداخلية المكلّف بالشؤون الأمنيّة رفيق الشلّي إنّ منفّذ العمليّة حسام العبدلّي سبق أن تمّ إيقافه قبل أن تأذن النيابة العموميّة بإطلاق سراحه. هذا التصريح تلقّفته النقابات الأمنيّة ووجّهت سهامها من جديد إلى القضاء بدعوى «إضاعة جهود الأمنيّين والتسبّب في استشهادهم»، وذلك رغم أنّ المحكمة الابتدائيّة بأريانة أصدرت يوم 27 نوفمبر 2015 بلاغا توضيحيا جاء فيه:

«على إثر ما تمّ تداوله بوسائل الإعلام من أنّ الانتحاري حسام العبدلّي سبق أن تمّ إيقافه يوم 20 أوت 2015 وإحالته على العدالة التي قرّرت الإفراج عنه، فإنّه يتوجّب توضيح هذه النقطة للرأي العام درءا لكلّ التباس.

ونشير في هذا الصدد أنّه سبق لجهة أمنيّة راجعة بالنظر للمحكمة الابتدائية بأريانة مراجعة ممثّل النيابة العموميّة المكلّف بمهامّ الاستمرار يوم 20 أوت 2015 هاتفيّا، قبل مداهمة محلّ سكنى المدعوّ حسام العبدلّي المدرج بخزائنهم ضمن العناصر التكفيريّة حسب ذكر الباحث المكلّف بالاستمرار. وإثر إنهاء أعمال التفتيش المأذون بها تمّ العثور على بعض الكتب الدينيّة «العاديّة» كما صنّفها الباحث المخاطب وهي:

* رياض الصالحين.
* الكبائر.
* نسخة من كتاب شروط لا إله إلا الله.
* نسخة من كتاب شرح لا إله إلا الله.

والتي أفاد المظنون فيه أنّه يتحوّز بها للاطّلاع والمعرفة لا غير، نافيا اعتزامه السفر إلى بؤر التوتّر الخارجيّة. وإثر استفسار مأمور الضابطة العدليّة في خصوص شخصيّة وانتماءات وسوابق الطرف المعني، صرّح أنّه شخص بسيط التفكير، فتمّ اتّخاذ القرار من النيابة العموميّة بإبقائه بحالة سراح وحجز الكتب الملمح إليها، مع التشديد على وجوب مراقبته ومتابعته المستمرّة وإعلام النيابة العموميّة بكافّة المستجدّات في الإبّان.

مع الملاحظة أنّ المحضر المحرّر في الغرض لم يوجّه من قبل الجهة الأمنيّة إلى وكالة الجمهوريّة بأريانة إلاّ مساء يوم الخميس 26 نوفمبر 2015 أي بعد حصول العمليّة الإرهابيّة بشارع محمّد الخامس.»

- الإفراج عن 7 من المشتبه بهم (في ما يُعرف بقضيّة «خليّة القيروان») في أوت 2015، شحذ سكاكين قيادات النقابات الأمنيّة الذين أكّدوا أنّ المتّهمين كانوا يعتزمون الذهاب إلى القطر الليبي ومن ثمّ الرجوع لاستهداف السيّاح في القيروان.

- إطلاق سراح المشتبه بتورّطهم في عمليّة باردو الإرهابيّة أثار حفيظة النقابات الأمنيّة والدائرين في فلكها من الجمعيّات والمنظّمات «الأمنيّة» حتّى وصل الأمر إلى الحدّ الذي جعل عصام الدردوري ينشر فيديو مسرّب هو بمثابة الوثيقة القضائيّة في طوْر التحقيق وذلك ببثّه في برنامج «لاباس» على قناة «الحوار التونسي» يوم 23 جانفي 2016، حيث سُوّق المقطع المصوّرعلى أنّه يُظهر المدعوّ محمد أمين القبلي وهو بصدد إطلاع

الوحدات الأمنيّة على مخابئ أسلحة. والقبلي (حسب بعض الروايات) هو أحد المنتمين لكتيبة عقبة بن نافع المتورّطين في عمليّة باردو والذي أُفرج عنه في أوت 2015 في قرار قضائي أبدت النقابات الأمنيّة رفضها له.

- قيادات الاتّحاد الوطني لنقابات قوّات الأمن التونسي «تتحرّش» بالمحامين:

في ديسمبر 2013، قامت هيئة المحامين (فرع تونس) برفع قضيّة عدليّة ضدّ كلّ من الصحبي الجويني وعماد بالحاج خليفة بعد أن عمدا إلى اتّهام إيمان الطريقي رئيسة جمعيّة حريّة وإنصاف بتبييض الإرهاب، فضلا عن وصف الأستاذ أنور الحاج علي بـ»الإرهابي» و»الأخطر من أبي عياض».

✓ **حملة تشويه ضدّ قاضي التحقيق الأوّل بالمحكمة الابتدائيّة بتونس..**

خصّت النقابات الأمنيّة قاضي التحقيق الأوّل بالمحكمة الابتدائيّة بتونس (سابقا) والمعروف إعلاميّا بقاضي التحقيق عدد 13، السيّد بشير العكرمي، بحملة تشويه ممنهجة. نزاهة هذا القاضي أكّدها تقرير لجنة التفقّد التابعة لوزارة العدل التي كلّفتها وزارة العدل بمراقبة مكتب التحقيق عدد 13. ويبدو أنّ نظافة يده وانضباطه لسلطة القانون قد ألّبت عليه بعض الأطراف السياسيّة والأمنيّة، خاصّة أنّه متعهّد بقضايا إرهابيّة شديدة الخطورة كملفّيْ باردو وسوسة، فضلا عن قضية اغتيال شكري بلعيد، وهي كلّها ملفات يُراد للقاضي المذكور تركها لغيره من القضاة الطيّعين القابلين للتوجيه في اتّجاهات بعيْنها. إذ يبدو واضحا أنّ الأطراف النقابيّة القريبة من أطراف سياسيّة، تعمل على توجيه أصابع الاتّهام في اغتيال بلعيد عُنوةً إلى قيادات في حركة النهضة. وقد سبق للوطد

(حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد [اليساري]) أن رفع شكاية جزائيّة ضدّ القاضي 13 موجّها له تهمة «المشاركة في القتل بالتراب التونسي، وقتل نفس بشريّة عمدا مع سابقيّة الإضمار». وفي بلاغ نشره الحزب في جويلية 2016 تمّت إضافة تهمة «التغافل المؤدّي إلى تغيير موادّ إثبات أو موادّ إجراء جنائي، أو غيرهما من الأوراق والدفاتر والعقود والأشياء المودعة بخزينة محفوظات أو كتابة محكمة أو مستودعات عموميّة أو مسلّمة لأحد أعوان السلطة العموميّة أو مؤتمن عمومي بصفته تلك»!...

وفي تصريح لإذاعة «جوهرة آف آم» في فيفري 2016 دعا الحبيب الراشدي إلى تغيير حاكم التحقيق بتعلّة أنّه لم يعد قادرا على معالجة عدد كبير من الملفّات المعقّدة..

ورغم هذه الهجمة الشرسة التي انخرطت فيها معظم النقابات الأمنيّة، فقد ارتأت هيئة القضاء العدلي في جويلية 2016 تعيين قاضي التحقيق 13 بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب، البشير العكرمي، وكيلا للجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس بما يقيم الدليل مرّة أخرى على مسيرة مهنيّة ناصعة البياض لقاض وُضع تحت القصف طيلة شهور..

قصارى القول ..

كثيرا ما تسند النقاباتُ الأمنيّة اتّهاماتها للجهاز القضائي بالتذرّع بعدم إدراك بعض القضاة لماهيّة ما يُسمّى «الأمن الاستباقي»، الذي يقطع الطريق على العمل الإرهابي قبل وقوعه. والحقيقة أنّ هذا المصطلح غامض ولا يمكن استخدامه قضائيّا ولاسيّما في المادّة الجنائيّة التي تتطلّب توافر قرائن الإدانة و الأدلّة الكافية. فكما نعلم جميعا حتّى الشكّ يُفسَّر لمصلحة المتّهم والاعتراف ليس سيّد الأدلّة، وبالتالي لا يمكن للقاضي أن يُصدر حكمه رجما بالغيب أو بناءً على غلبة الظنّ. والتمييز بين جرائم

الحقّ العامّ والجرائم الإرهابيّة الذي يدعو إليه بعض منتحلي العمل النقابي الأمني، غير قائم إلاّ من حيث التكييف والعقوبة المنصوص عليها في قانون الإرهاب، لكنّ «آليات النظر في القضيّة» و«موجبات الإدانة» في هذه وتلك تبقى متشابهة إلى حدّ التطابق.

وبالنظر إلى العدد الضخم من الإيقافات، فمن الطبيعي والحال تلك، أن يكون عدد المُفرج عنهم كبيرا، خاصّة مع ما نعرفه من المخالفات التي دأبت الأجهزة الأمنيّة على ارتكابها من اعتقالات لمجرّد الشبهة والإيقافات لمدد غير قانونيّة علاوة على ممارسة التعذيب.

اللافت في تعاطي النقابات الأمنيّة مع الملف القضائي، هو تجاهلها لمبادئ قانونيّة أساسيّة كمبدإ إشراف النيابة العموميّة على الباحث الابتدائي (السلطات الأمنيّة)، وبالتالي خضوع عمليّات الإيقاف للمتابعة القضائيّة.

والأخطر ممّا تقدّم، أنّ ممتهني العمل النقابي الأمني ومنتحليه، لم يكتفوا بتسجيل اعتراضاتهم الفنيّة (التقنيّة) بل تجاوزوها إلى إثارة نقاط ذات صبغة سياسويّة فجّة..

تونس في :

الجمهوريه التونسية

النقابة الاساسية لاطارات واعوان

السجون والاصلاح

السيـــــد وزيــر العدل

الموضوع : بشأن تجاوزات المدعو وليد زروق

تحية تليق بمعاليكم وبعد

تتشرف النقابة الاساسية لاطارات واعوان السجون والاصلاح باعلامكم أننا قررنا ابعاد المدعو وليد زروق من النقابة الاساسية لاطارات واعوان السجون والاصلاح وذلك علي اثر ما صرح به لوسائل الاعلام تجاه سامي الجناب باعتباره منافيا للاخلاق ولا يخص النقابة بشئ بل ويعتبر من قبيل التصريحات الشخصية والتي يتحمل مسؤوليتها الادارية والجزائية .

كما نعلم سامي الجناب اننا نتبرأ منه ومن تصاريحه ونحمله مسؤولية كلامه وانه لم يعد يمثل النقابة بأية صفة .

اعلمناكم بذلك ولكم سديد النظر.

الأمين العـــام

الحبيب الراشدي

النقابة العامة لإطارات وأعوان قوات الأمن الوطني

تونس في: 2015/07/08

بيان رقم 20

تأسف النقابة العامة لإطارات وأعوان قوات الأمن الوطني للفشل الأمني المسجل خلال الأحداث المتواترة لغياب استراتيجية أمنية واضحة المعالم واستبعاد الكفاءات مقابل إعتماد تعيينات على قاعدة الإنتماء والولاءات .

حيث لجأت الوزارة إلى إجراء حركة نقل تصفية كشماعة لفشل سلطة الإشراف وعدم إقرارها بذلك والجنوح لتعيين بعض الإطارات العالقة بهم جملة من الشوائب (مثل تعيين مدير أمن إقليم القيروان رغم تورطه سابقا في قضية تحرش جنسي) .

وحيث يعزى هذا الفشل لعجز كاتب الدولة للشؤون الأمنية عن إدارة المرحلة لافتقاده المعرفة واليات العمل الأمني الحديث وضعفه في التواصل والقيادة ناهيك عجزه عن عقد إجتماع أمني تحسيسي وتوجيهي لفائدة القيادات الوسطى مثلما دابنا عليه قبل الثورة .

وحيث لا تفوت الفرصة لإعلام أفراد الوزارة والمتتبعين للشأن الأمني عن ظهور فيروس جديد يحمله المتفقد العام المدعو توفيق بوعون والذي كرس سياسة عدائية ضد إطارات الوزارة ممن رفضوا الخضوع والدوران في فلكه على غرار الناطق الرسمي السابق للوزارة وذلك في إطار عملية تصعيد وإعلاء لكتلة من العقد الراسخة لديه .

حيث سيطر المتفقد العام بمباركة كاتب الدولة للشؤون الأمنية رفيق الشلي وبمساعدة جملة من الإطارات الفاشلة على شبكة المدونين والمخبرين المشبوهين المشتراة ذممهم قصد تحريضهم على تشويه الكفاءات والتشهير بها بغية استبعادها وإفراغ الساحة قصد فرض تعيين بيادق ممن لا تتوفر فيهم المواصفات القيادية وزرعهم كعيون صلب المؤسسة الأمنية والقضائية تحضيرا لأمر مستراب .

وتعلم النقابة العامة جميع الأمنيين انه قد تمت مراسلة وزير الداخلية في الغرض عديد المرات بشأن تصرفات المدعو توفيق بوعون ومن معه إلا انه لم يحرك ساكنا ، لذا ونظرا لخطورة ما آلت إليه الأوضاع داخل الوزارة فإن المجلس الإداري في إطار ممارسته لفرض المواطنة يحتفظ بحقه في إعلام الرأي العام ضمن ندوة صحفية ستحدد في القريب العاجل حماية للوطن.

رئيس المجلس الإداري

[illegible]

المكلف بالإتصال والإعلام

والشؤون القانونية

سالم الحاج منصور

الاختطاف والتعذيب وتجنيد المخبرين

يبدو أنّ تجنيد المخبرين والاختطاف والتعذيب باتت أدوات عمل في عُرف منتحلي العمل النقابي الأمني في تونس. وعندما يبلغ استغلال النفوذ والتحرّش السلطوي بالمواطن البسيط منتهاه، تنخرط النقابات الأمنيّة في أخطر ما يمكن أن تحقّقه الظاهرة الإرهابيّة وهو قطع الحبل السُّريّ النفسي بين المواطن ومؤسّسته الأمنيّة..

✓ **رواية صادمة لاثنين من تجّار باب دزيرة..**

تاجر من تجّار باب دزيرة يُدعى صابر الغرقاوي اتّصل بجريدة «السلطة الرابعة» ليلة عيد الفطر المبارك 2016، لينقل للرأي العامّ أطوار حادثة خطيرة كانت تفاصيلها كالآتي:

– في حدود الساعة الواحدة والنصف ليلا، داهمتني مجموعة ملثّمة تبيّن أنّهم جاؤوا بإيعاز من المدعوّ إبراهيم الفرحاتي «وهو أحد المارقين عن القانون الذين دأبوا على ابتزاز الأموال من التجّار بحماية من أمنيّين. وجّه زوّار الليل لكمات إلى وجه الضحيّة وحذّروه من مغبّة التعرّض لإبراهيم مشدّدين على أنّه «خطّ أحمر» عليه ألاّ يقربه! ثمّ أخذوه إلى مكتب وراء مقرّ وزارة الداخليّة على متن سيّارة إداريّة. وهناك عرضوا عليه صورتين لرجلين أحدهما ملتح وسألاه إن كان يعرفهما. وعندما ردّ بالنفي اعتديا عليه بالضرب حتّى فقد وعيه. ووضعوا لثاما على رأسه (cagoule) وأخذوه إلى منطقة سيدي البشير ومنها إلى «القصبة». وقد تناهى إلى

مسامع الضحيّة قول أحدهم: «هزّوه للقصبة خاطر ثمّه جماعة بش يتعرْفو عليه»! ثمّ عرضوه على أشخاص لا يعرفهم وسألوهم إن كانوا يعرفونه فنفوا معرفتهم السابقة، ثمّ أدخلوا شخصا وسألوه السؤال نفسه وقالوا له: «قول هاذا قول هاذا...» فالتفت الضحيّة إلى الرجل وقال له «ثمّه ربي» وبعد تفحّص ملامحه قال: «لا.. ليس هذا». ثمّ أقدموا على تفتيش المتضرّر وسرقته هاتفَه المحمول ومبلغا قدره 60 دينارا قبل أن يطلبوا منه العودة إلى منزله ليعود إليه حافيَ القدمين وعاريا (دون قميص) من القصبة إلى منطقة باب الجديد حيث يقطن. كما ذكر الضحيّة في إفادته أنّ إبراهيم أرسل له شخصا لينقل له عرضا فريدا: «إذا أردت أن أبتعد عنك كلّيا أعطني ألف دينار»!..

– حادثة شبيهة عاشها هذه المرّة شخص من ذوي الاحتياجات الخاصّة يُدعى «رابح بن عمارة قنيشي» وهو حارس بسوق باب دزيرة. تعرّض إلى مظلمة من طرف المدعوّ إبراهيم (المذكور آنفا) الذي طلب منه 1400 دينار بزعْم أنّها رشوة دفعها عنه. فقال له رابح: «أنا لا أدفع رشاوى». فتوعّده بإدخاله إلى السجن. ومن الغد أرسل إليه مجموعة من الأشخاص قاموا باختطافه من المقهى وأشاروا عليه بالابتعاد عن طريق إبراهيم أو سجنه. فطلب منهم المتضرّر أخذه إلى مقرّهم فامتنعوا عن ذلك واصطحبوه إلى برشلونة. بعد ذلك بيومين داهموا منزله في أريانة (من ضواحي العاصمة) وطلبوا منه اصطحابهم لكنّه رفض الذهاب معهم غير أنّ رئيس مركز شرطة برج الوزير تدخّل وسلّمه لهم ليصطحبوه بعد ذلك إلى مكتب لهم بالمنزه السادس حيث توافد عليه عدد من العناصر الأمنيّة مكرّرين عليه اسطوانة «ضرورة الابتعاد عن إبراهيم»، ثمّ تركوه ليعاودوا الاتّصال به طالبين منه الحضور بالإدارة الكائنة وراء مقرّ وزارة

الداخليّة. وعندما ذهب إلى هناك وجد لافتة في مدخل المكتب مكتوبا عليها «النقابة». وقد هدّدوه هناك مرّة أخرى بالسجن والفصل من العمل وحرمانه من منزله إذا لم يترك سي إبراهيم يفعل ما يحلو له!..

مُفاد الكلام؛ أنْ تحدث حادثتان بهذه الخطورة في قلب العاصمة فذلك يعني بكلّ بساطة أنّنا نعيش في كنف دولة الإفلات من العقاب، حيث تبدو سطوة النقابات الأمنيّة آخذة في التمدّد بعيدا عن (أو تحت) أعين الأجهزة الرسميّة.

✓ **عصام الدردوري يجنّد قاصرا لابتزاز القضاء..**

في محاولة منه لاستدراج وكيل الجمهوريّة بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب إلى المحظور، وابتزاز وزارة العدل بعد ذلك من أجل إطلاق سراح وليد زرّوق وزوجته إيناس بن عثمان وغيرهما من زملاء «الكيان الموازي»، عمد عصام الدردوري إلى تجنيد (و.ع) وهي فتاة قاصر سنّها لا تتجاوز 17 عاما طالبا منها تصوير القاضي بأدوات تسجيل أمدّها بها. وبعد أن مُنيَت المحاولة بالفشل نظرا للانضباط المهني والالتزام الأخلاقي للقاضي المذكور المختصّ في قضايا الإرهاب، والمستهدف الرئيس من عمليّة التجنيد، تمّ إعادة الكرّة مرّات عديدة إلى أن وقع على ما يبدو في الفخّ. وحسب ما رشّح من معلومات فقد تعرّف الدردوري على الفتاة بحكم قربه من الوحدة الوطنيّة المختصّة في قضايا الإرهاب بالقرجاني، وذلك بعد إطلاق سراحها مباشرة بعدما قضت بضعة شهور على ذمّة الإيقاف في قضيّة إرهابيّة. وبعد افتضاح أمره، حاول عصام الدردوري التعمية على فضيحته بمحاولة عقد ندوة صحفيّة للحديث عن فساد مساعد القاضي وتورّطه الجنسي مع القاصر. وتمّ منعه من تنظيم المؤتمر بقرار إداري ورد عبر تفقّديّة وزارة الداخليّة، وذلك بحجّة مهاجمته

لإطارات أمنيّة وشخصيّات سياسيّة بما يتنافى وقواعد العمل الأمني، فضلا عن كونه يواجه عددا من القضايا العدليّة عليه تسويتها ابتداء..

وفي سياق البحث عن مخرج مّا من فضيحته، ادّعى الدردوري في أوت 2016 اختفاء القاصر (و.ع) المشتبه بإقامتها علاقة جنسية مع المساعد الأوّل لوكيل الجمهوريّة بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب، وذلك ليوهم الرأي العامّ بأنّ الفتاة وقع اختطافها من قبَل «مافيا القضاء». وردًّا على هذا الزعْم، وفي تصريح لوكالة تونس إفريقيا للأنباء يوم 19 أوت 2016، قال الناطق الرسمي باسم المحكمة الابتدائية بتونس والقطب القضائي لمقاومة الإرهاب سفيان السليطي؛ إنّ ما تمّ تداوله في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، حول اختفاء أو اختطاف فتاة قاصر تعلّقت بها شبهة علاقة مع أحد المساعدين الأول لوكيل الجمهوريّة بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب «لا أساس له من الصحّة وهو مجرّد افتراءات ومغالطات للرأي العامّ»، مؤكّدا أنّه «تمّ إيواء الفتاة المذكورة بأحد مراكز الحماية الاجتماعيّة المختصّة.»

كما أشار السليطي إلى أنّ «الوحدات الأمنيّة عثرت على هذه الفتاة القاصر في الليلة الفاصلة بين 17 و18 أوت (2016) بوسط العاصمة. وتمّت إحالتها للإدارة الفرعيّة للوقاية الاجتماعيّة بالقرجاني أو ما يعرف بمصلحة حماية الأحداث التابعة لوزارة الداخليّة، باعتبار الفتاة حدثا»..

تفاعلا مع الواقعة، أصدرت الهيئة الوقتيّة للقضاء العدلي بيانا أدانت فيه «الممارسات التي تسعى إلى التشكيك في الدور الذي يضطلع به القطب القضائي لمكافحة الإرهاب، في المجهود الوطني لمكافحة الإرهاب طبق الضوابط التي وضعها الدستور والقانون في إطار حماية الحقوق والحريّات»..

✓ **إفادة المراسل الصحفي وليد بن عثمان حول الدردوري وزرّوق والعروي..**

بحكم عمله الصحفي تقرّب المراسل وليد بن عثمان من «النقابيّين الأمنيّين» عصام الدردوري ووليد زرّوق باعتبار زعْمهما امتلاكهما لمعلومات أمنيّة خطيرة. وبسبب هذا التقرّب المحكوم بطبيعة المهنة، واجه بن عثمان تجربة صعبة تقيم الدليل على مدى تغوّل النقابات الأمنيّة. وفي ما يلي حيثيّات الواقعة كما جاءت على لسان المتضرّر في أحد برامج قناة «الزيتونة»:

- كان وليد بن عثمان يوم 07 فيفري 2015 يقف أمام أحد نُزل العاصمة ينتظر أحد معارفه، وفي الأثناء هاتفه الدردوري وسأله عن مكان تواجده قبل أن يأتيَ للقائه على الفور ليقول له: «ألن تثوب إلى رشدك وتتعاون معنا؟!» ليعمد بعد ذلك إلى شدّ يده إلى الخلف ويهاتف وليد زرّوق، ليمسكه كلاهما من ذراعيْه بقوّة ويأخذاه إلى مركز أمني قرب شارع الحبيب بورقيبة حيث كان اثنان بلباس مدنيّ في الانتظار. بادر أحدهما بالقوْل: «جبتوه؟» وقد لاحظ بن عثمان أنّ عصام كان يُجري مكالمات هاتفيّة مع كلّ من محمّد علي العروي وعبد الستّار السالمي ويقول لهما: «وليد جبناه!» ثمّ أقدمت المجموعة على اقتياد المتضرّر إلى إحدى الغرف وتعذيبه بقسوة، قبل أن «يفبركوا» محضرا قوّلوه فيه ما لم يقله من كوْنه استلم أموالا من النقابيّين محمّد الرويسي وهيكل دخيل (من نقابة الأمن الجمهوري) لتشويه سمعة عصام واتّهامه بإقامة علاقة بأجنبيّة يمدّها بمعلومات تمسّ بالأمن التونسي. وأجبروه على الإمضاء بعد الاعتداء عليه بالعنف الشديد، ليُطلقوا سراحه في حدود الساعة الحادية عشرة ليلا حسب قوله. وقد لاحظ المراسل الصحفي بن عثمان أنّ الدردوري كان

بصدد مهاتفة محمّد علي العروي بشكل مسترسل وسمعه يقول له: «سي محمّد علي راهو صايي صحّح!»

بعد ما سلف بسطه من أحداث وغيرها من أساليب الضغط المافيوزي تقدّم وليد بن عثمان بشكاية للقضاء بتاريخ 24 جويلية 2015 لينصحه «النقابي» الحبيب الراشدي بإسقاطها لأنّه بكل بساطة «ماعندو وين يوصل!»

قصارى القول..

لن يكون هناك تحريف أو متاجرة بشرف الحقيقة إذا قلنا إنّ ما تقدّم من وقائع ليس إلاّ عيّنة بسيطة ممّا وصل إليه واقع النشاط النقابي الأمني في البلاد من انحراف وسقوط أخلاقي مريع. حيث تحوّلت الكثير من النقابات الأمنيّة إلى أدوات طيّعة في يد أصحاب الأجندات المشبوهة، ما حوّلها إلى أجهزة استخبارات موازية ليصدق عليها توصيفها بالتنظيمات المافيوزية التي لا تتورّع عن استعمال أقذر الأساليب لتحقيق أهدافها. أهداف لا تتقاطع إلاّ مع مصالح أقطاب الثورة المضادّة يأتي في القلب منها المسمّى كمال اللطيّف الذي ثبتت علاقته بعدد كبير من الأمنيّين ومنتحلي العمل النقابي، على غرار عصام الدردوري و آخرين غيره.

العمل النقابي الأمني.. أعراض تسيّس واضحة

نزوع مريب إلى المساهمة في تشكيل المشهد السياسي عبر صناديق الاقتراع:

في بيان له بتاريخ 21 جوان 2016، دعا الائتلاف الوطني لنقابات وجمعيّات قوّات الأمن الداخلي والديوانة، مجلس النوّاب إلى منح الأمنيّين والعسكريّين «حقّهم الشرعيّ» في الاقتراع في الاستحقاقات الانتخابيّة. وإنّه لا يستطيع أحد أن ينكر على هذه النقابات حقّها المشروع في التعبير عن آرائها ذات ا لعلاقة بالشأن الأمني والدعوة إلى ما تراه يصبّ في مصلحة الأمنيّين، لكنّ اللافت هنا هو هذا «الإجماع النقابي» على تبنّي الموقف الداعي إلى الاستفادة من حقّ الانتخاب، بما يشي على نحو ما بتسيّسها ونزوعها المريب إلى لعب دور أكبر في تحديد ملامح المشهد السياسي بما يُغذّي التجاذبات الحزبيّة.

نعرض عليكم في ما يلي مقتطفات من البيان المذكور:

- «إنّ المصادقة على الفصل السادس من مشروع تنقيح القانون المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء مساس من جوهر حقّ المواطنة وتعارض مع مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات دون تمييز».

- «حقّ المواطنة هو من الحقوق الفرديّة ولا يمكن التعدّي عليه تحت وصاية أطراف إداريّة على غرار ما سبق أن تمّ التصريح به من الاستئناس

بآراء المديرين العامّين بالمؤسّسة الأمنيّة حول المسألة».

- «الحياد التام المحمول على العسكريّين وأعوان قوّات الأمن الداخلي يعدّ ذريعة واهية وتبريرا ينطوي على مغالطة ومخادعة.»

- «واجب الحياد محمول كذلك على أعضاء الحكومة والولاّة والمعتمدين وحتّى القضاة(...)»

علي العريّض .. مرّة أخرى :

في أكتوبر 2016 وجّهت نقابة الأمن الجمهوري والديوانة رسالة مفتوحة إلى كلّ من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الداخليّة ووزير العدل ووزير الوظيفة العموميّة، طالبت فيها ب»تحييد المناصب الحسّاسة في المؤسّسة الأمنيّة وتحرير الداخليّة من الأوامر التي قيّدها بها رئيس الحكومة الأسبق علي العريض». فرغم إزاحة حركة النهضة من السلطة وفوز نداء تونس في الانتخابات التشريعيّة والرئاسيّة وتداول ما لا يقلّ عن 3 أسماء على القصبة (رئاسة الحكومة) ورغم عشرات النقَل والإقالات والإعفاءات مازال العريّض في مرمى سهام النقابات الأمنيّة، وهو ما يمكن عدّه تعبيرا بليغا عن ذلك «الهوس السياسوي» الذي بات يتملّك بعض الهياكل النقابيّة الأمنيّة.

النقابة «الوطنية» تستهدف مساجين حركة النهضة حصْرا !

بتاريخ 27 جانفي 2016 انتشر على صفحات التواصل الاجتماعي مقطع فيديو مسرّب من داخل اجتماع عقدته النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي تحضيرا لوقفة القصبة. ويظهر في الشريط «القيادي النقابي» شكري حمادة وهو بصدد تحريض زملائه على استخدام أدوات تهديد لدفع السلطة إلى الاستجابة لمطالبهم. فقد أشار عليهم بمنع «القفّة» عن مساجين حركة النهضة والمتّهمين في قضايا إرهابيّة، وهو تصرّف تمييزي

مجرّم قانونا فضلا عن «التسيّس الواضح الذي يتّسم به. يذكر أنّه ليس لحركة النهضة مساجين ليتمّ الضغط عليهم سيما وهي حزب سياسي يدير شؤون البلاد.

التواصل مع السفارات الأجنبية

يعبرّ التواصل مع السفارات الأجنبية عادةً، عن نزوع خطير إلى المراهنة على الدعم الخارجي، وهو ما يُشير بدوره إلى تورّط ما في نشاط داخلي غير مشروع. وتتعاظم خطورة هذه الممارسة إذا ما كان «المتخابر» يشغل وظيفة سياسيّة أو أمنيّة حيث يُصبح الأمن العامّ على المحكّ..

ولا يمكننا في هذا السياق تجاهل العلاقة بين تغوّل النقابات الأمنيّة في تونس، وبين تعاون قيادات نقابيّة مع أطراف أجنبيّة، وهي قطْعا علاقة جدليّة تقوم على التأثير والتأثّر..

علينا أن نسجّل ابتداء أنّ كلاًّ من علي العريّض ولطفي بن جدّو (تقلّدا حقيبة الداخلية) قد أكّدا حقيقة اختراق وزارة الداخليّة من الخارج وتواصُل قيادات أمنيّة مع أطراف خارجيّة لزعزعة الاستقرار في تونس. ورغم إحاطة هذين الوزيرين بهذه المعطيات الخطيرة، لم يتحرّكا ضدّ المتخابرين المفترضين، وهذا التلكّؤ يقوم قرينة قويّة على أنّ المتورّطين محميّون من لوبيّات الداخل و«استعلامات» الخارج، بما هيّأ لهم قدرة لافتة على إشاعة الفوضى في البلاد عبر صناعة الخوف إذا ما وُوجهوا بيد من حديد..

✓ **التواصل مع السفارة البريطانية:**

شهد الوسط النقابي الأمني وقائع ثابتة تثبت امتداد جسور التواصل بين عدد من النقابيّين وبين أطراف استخباريّة لا تحمل غير همّ حماية مصالحها

في هذه البلاد. وكانت نقابة موظّفي الإدارة العامّة لوحدات التدخّل قد نشرت في جويلية 2014 تدوينة فايسبوكيّة اعتُبرت إقرارا مدوّيا بعمالة بعض النقابات الأمنيّة، حيث ندّدت بزيارة أدّاها ثلاثة نقابيّين إلى مقرّ إقامة السفير البريطاني في المرسى، مطالِبةً بفتح تحقيق عاجل ضدّ من نعتتهم بـ«المرتزقة». ورغم أنّ النقابة المذكورة امتنعت عن ذكر الأسماء إلاّ أنّ معلومات موثّقة بالصور والشهادات أشارت إلى أنّ المعنيّين الثلاثة هم «الصحبي الجويني» و«عماد بلحاج خليفة» (من اتّحاد نقابات قوّات الأمن التونسي) إضافة إلى أحد عناصر نقابة «الأمن الجمهوري».. وقد سبق لمهدي بالشاوش (الناطق الرسمي باسم نقابة وحدات التدخّل) أن وصف الصحبي الجويني بـ«الخادم لأجندات مدفوعة الأجر» وذلك في جويلية 2015.. وحسب صحيفة «الثورة نيوز» (في أحد أعداد جويلية 2014) كان الاتّحاد الوطني لنقابات قوّات الأمن التونسي قد أحال كلاًّ من الناطق الرسمي عماد بلحاج خليفة والكاتب العامّ منتصر الماطري على مجلس الشرف لقوّات الأمن الداخلي بعد ثبوت تورّطهما في حضور اجتماع للمكتب الأمني البريطاني بمقرّ السفارة البريطانيّة بضفاف البحيرة..

فضلا عن هذا وذاك، يمكن اعتبار مطالبة عدد من النقابيّين المزعومين (من بينهم وليد زرّوق) بجلب لجنة تحقيق بريطانيّة بمناسبة حادثة سوسة، قرينة قويّة تثبت «أواصر التعاون» الممتدّة بين الطرفين!..

وبطبيعة الحال لا يمكن الحديث عن الاتّصالات المريبة بين هؤلاء النقابيّين والطرف البريطاني دون التعريج على الاتّهامات الجديّة الموجّهة إلى بريطانيا ومخابراتها MI6 بالوقوف وراء عدد من العمليّات الإرهابية بتونس على غرار هجوم سوسة الإرهابي، حيث تداول خبراء أمنيّون ومحلّلون سياسيّون جملة من التساؤلات الحارقة حول سبب وجود

مراسل «سكاي نيوز» البريطانية Stuart Ramsay في سوسة قبل تنفيذ الهجوم! وحتّى مقتل عدد كبير من البريطانيّين اعتُبر قرينة إضافيّة تورّط لندن التي كانت تحتاج إلى تبرير تدخّلها بنحو 600 محقّق لفرض الرواية المعلنة، فضلا عن مزيد ترسيخ مصالحها في البلاد تحت غطاء مقاومة الإرهاب الذي بات حجّة لتغلغل بريطاني أكبر...

✓ **التواصل مع السفارة الجزائريّة:**

علاوةً على ما تقدّم من ارتباطات «نقابيّة» مشبوهة بالجانب البريطاني، شوهدت بدرة قعلول (التي تُقدَّم إعلاميّا بصفتها خبيرة أمنيّة) في السفارة الجزائريّة بتونس في زيارة موثّقة بالصور وهو ما يثير تساؤلات جدّية حول مغزى التردّد على سفارة دولة لطالما علِقت بها شبهة صناعة الإرهاب في تونس!..

وعندما تعلن النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي في سبتمبر 2016 عن تنظيم سلسلة من الرحلات الترفيهية البريّة باتّجاه الجزائر، لا بدّ أن تنقدح عشرات الأسئلة الحائرة حول طبيعة العلاقة بين هذا الهيكل النقابي وبين الجار الغربي!..

وكان الصحفي الاستقصائي ماهر زيد قد اتّهم الأمني المعزول ومؤسس جمعيّة «مراقب» وليد زرّوق بالاستنجاد بالرئيس الجزائري بوتفليقة عام 2015 وطلب مسدّسا من السلطات الجزائرية وذلك على قناة «نسمة» في فيفري 2016. وقد بدا زرّوق حينها مرتبكا ولم يقو على الرد الواضح على اتّهامات شديدة الخطورة وُجّهت إليه!..

ولا تفوتنا في هذا الصدد أن نشير إشارة عابرة و»بريئة» إلى مشاركة كمال اللطيّف عام 2015 في احتفالات سفارة الجزائر بذكرى ثورة غرة نوفمبر 54!..

✓ **التواصل مع السفارة الإيرانية:**

بالإضافة إلى ما سلف بيانه، اتّهم ماهر زيد كلاًّ من زرّوق والدردوري بالتردّد على السفارة الإيرانية بتونس، وذلك في أحد البرامج الحواريّة على قناة «نسمة»، وهو اتّهام واجهه زرّوق بالنفي «الجافّ» والتلعثم الذي يمكن عدّه مؤشّرا قويّا على صحّة الاتهام الموجّه إليه!..

✓ **التواصل مع السفارة المصريّة:**

لوحظ تردّد الناطقة الرسميّة باسم نقابة السجون والإصلاح ألفة العيّاري على السفارة المصرية سنويا وذلك بمقتضى دعوة رسميّة للمشاركة في احتفالات ذكرى حرب العبور. وقد بلغنا أنّ إدارة السجون قد فتحت تحقيقا في الموضوع. فبالنظر إلى الدور التخريبي الخطير الذي باتت تلعبه القاهرة منذ عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي يوم 03 جويلية 2013 يمكننا التوجّس إن لم يكن خيفةً فريبةً ممّا وراء هذه الزيارات الدورية لعنصر أمني يُفترض به بحكم مهنته وطبيعة مهمّته النقابيّة أن يكون بعيدا عن شُبهة التخابر مع جهات خارجية..

قصارى القول..

حتّى لو سلّمنا جدلا بغياب أدلّة دامغة على تواصل القيادات النقابيّة الأمنيّة مع السفارات الأجنبيّة فقد كان واضحا دورانها في فلك جهات استخباريّة ما تعمل على الاستثمار في المُخرجات السياسيّة للثورة التونسيّة وتحييد تأثيرها على مصالح الدول التي تقف وراءها. فعندما ينشر نقابيّون معزولون وثائق شديدة السريّة ويكشفون عن معطيات ومعلومات بالغة الخطورة لم تطّلع عليها إطارات أمنيّة عليا، نفهم على الفوْر طبيعة العلاقات التي نجح هؤلاء في نسْجها مع استخبارات الخارج بوساطة كومبرادورات الداخل..

محاصرة قصر الحكومة والزحف على القصر الرئاسي

الزحف نحو القصر قرطاج ..

كانت النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي قد أعلنت عن انطلاق حراك احتجاجي واسع تحت شعار: «وطني نحميه وحقي ما نسلّمش فيه»، وذلك بداية من 04 جانفي 2016. كما دعا المكتب التنفيذي للنقابة، المنخرطين إلى تصعيد احتجاجاتهم بداية من يوم 10 جانفي وذلك بالاعتصام أمام المقارّ الأمنيّة الإقليميّة والمؤسّسات السجنيّة والإدارات الجهويّة. كما هدّد الهيكل النقابي بالاعتصام أمام وزارة الإشراف (وزارة الداخليّة) والقصر الرئاسي بقرطاج وقصر الحكومة بالقصبة. وتأتي هذه التعبئة في سياق الضغط على الحكومة التونسيّة من أجل دفعها إلى العودة إلى طاولة المفاوضات والرضوخ لمطالبها المتمثّلة أساسا في:

- إطلاع النقابة على ما آلت إليه جلسة يوم 10 نوفمبر 2015 وما تمّ التوصّل إليه مع الأطراف الإداريّة للأسلاك الأمنيّة في خصوص تحسين الوضع المادّي للأمنيّين، وقد تمّ تحديد 09 جانفي كآخر أجل للحكومة حتّى تستجيب لهذا المطلب.
- تعميم منحة الاختصاص (شرطة فنّية، مرور...)
- تعميم منحة الصحراء وتسويتها مع العسكريّين.
- الزيادة في أجر ساعات العمل الليليّة(...)

وقد جوبهت هذه المطالب بالرفض وهو ما جعل أوّل نقابة أمنيّة في تونس تدعو المنضوين تحت رايتها إلى المشاركة في مسيرة ضخمة نحو القصر الرئاسي وتنفيذ وقفة احتجاجيّة يوم الاثنين 25 جانفي 2016 وذلك لحثّ رئاسة الجمهوريّة على التدخّل لدى رئاسة الحكومة وإجبارها على الانصياع لمطالبها التي وصفتها بـ«الملحّة» و«المشروعة»..

آلاف الأمنيّين كانوا في الموعد وتجمّعوا أمام جامع قرطاج وزحفوا نحو القصر مطلقين هتافات غاضبة ومندّدة بما سمّوه «سياسة التسويف والمماطلة» التي تنتهجها الحكومة معهم. ومن أبرز الشعارات التي تمّ ترديدها «يا بوليس الإرهاب يُقتل فيكْ وحكومتك تبيعْ فيكْ»، «يا شهيد يا شهيد عن دربك لن نحيد»، «بلادي نحميها وحقي ومانسلّمش فيه»(...)

وتحدّث نبيل العيّاري الكاتب العامّ للنقابة أمام الحشد عن «مؤامرة» تُحيكها الحكومة مع كلّ من نقابة وحدات التدخّل واتّحاد نقابات قوّات الأمن التونسي الذيْن فرّطوا في حقوق الأمنيّين بتراجعهما عن اتّفاقات سابقة على حدّ تعبيره..

وقد لوحظ خلال المسيرة والوقفة الاحتجاجيّة حضور لافت لعدد كبير من الأمنيّين المتقاعدين الذين استغلّوا المناسبة لتصعيد «حقوقهم» في الترقية إلى سطح المطالب النقابيّة. كما عبّر عدد من عناصر الأمن الرئاسي عن دعمهم لهذا التحرّك الاحتجاجي بوضع شارات حمراء..

وتفاعلا مع هذا التصعيد الفريد الذي وصفه البعض بالخطير، ارتأى رئيس الجمهوريّة الباجي قائد السبسي الاجتماع بممثّلين عن النقابة التي دعت إلى هذه المسيرة للاستماع إليهم ومزيد الاطّلاع على مطالبهم ومشاغلهم..

محاصرة قصر الحكومة..

خلفية التصعيد:

يوم 29 جانفي 2016 وبعد مسار تفاوضي، معقّد تمكّنت النقابات الأمنية ممثّلة في الاتّحاد الوطني لنقابات قوّات الأمن التونسي ونقابة موظّفي الإدارة العامّة لوحدات التدخّل وشركاؤها، من توقيع اتّفاق مع ممثّل الحكومة التونسيّة سيد بلال المستشار المكلّف بالملفين الاجتماعي والصحيّ وفي ما يلي أبرز مضامين الاتّفاق الذي حُدّد شهر جويلية 2016 تاريخا لبداية دخوله حيّز النفاذ على امتداد 4 سنوات :

- 230 دينار شهريّا إضافيّة لجميع العناصر الأمنيّة.
- الترفيع في المنح (منحة الحدود و الصحراء بقيمة 150 دينار، منحة الفضاء المغلق 100 دينار لأعوان وإطارات السجون و الإصلاح)
- إنشاء مستشفى جامعي لقوّات الأمن الداخلي.
- تمتيع الأمنيّين بإمكانيّة شراء سيّارة مستوردة بأقلّ الأسعار الممكنة (سعر التكلفة).
- منظومة تأمين خاصّة بالأمنيّين (بحدّ أدنى 2500 دينار سنويا).

النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي على سطح الأحداث:

تكمن أهميّة الاتّفاق الإطاري في تغطيته مختلف الأجهزة والأسلاك الأمنيّة بما فيها الحماية المدنيّة، كما أنّه استوعب غالبيّة الأطراف النقابيّة فيما غابت النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي التي لم تكتف بهذا الغياب بل سجّلت رفضها القاطع للاتّفاق شكلا ومضمونا. فقد نعى شكري حمادة الناطق الرسمي باسم النقابة على الحكومة ما اعتبره إقصاء متعمّدا لطرف نقابي يضمّ في صفوفه ما لا يقلّ عن 42 ألف منخرط على حدّ زعمه، شارك منذ انطلاق المفاوضات الرباعيّة (النقابات الثلاث والطرف

الحكومي) يوم 18 نوفمبر 2015 ولم يُكملها. وفي تصريح لوكالة تونس إفريقيا للأنباء تحدّث حمادة عن «اتّفاق التقسيط مع تأجيل التنفيذ» الذي «لا يعكس التعهّدات (الحكوميّة) السابقة المتعلّقة بتحسين الظروف الاجتماعيّة للأمنيّين» على حدّ تعبيره مؤكّدا أنّ النقابة تحثّ منخرطيها على مواصلة احتجاجاتهم أمام قصر الحكومة بالقصبة وعدم التراجع قبل الاستجابة لمطالبهم المشروعة. وهو ما بدا تلويحا بتصعيد خطير في الأفق، وهو ما حصل بالفعل حيث تصاعدت وتيرة الاحتجاجات من مسيرة نحو القصر الرئاسي بقرطاج إلى نصْب الخيام أمام قصر الحكومة بالقصبة قبل أن تُصدر النقابة «الوطنيّة» لقوّات الأمن الداخلي في 21 فيفري 2016 بيانا أعلنت فيه يوم الخميس 25 فيفري من العام نفسه يوما لـ«الغضب الأمني المفتوح» أمام مقرّ الحكومة ودعت إلى تنظيم تجمّع أمني حاشد لا يبرح مكانه قبل تحقيق الأهداف المنشودة التي تتمثّل أساسا في الترفيع في المنح والأجور بما لا يقلّ عن 700 دينار..

حيثيّات واقعة محاصرة «القصبة»:

وبحلول صباح يوم الخميس 25 فيفري كان المئات من الأمنيّين في ساحة القصبة يهتفون بشعارات مسيّسة على غرار شعار «Degage» (ارحل) الذي رُفع ضدّ المدير العامّ للأمن الوطني وإطارات أمنيّة أخرى نُعتت بـ«الأزلام» باعتبارها عملت زمن ابن علي وأعيد تعيينها في بعض مواقع صنع القرار الأمني، كما أُطلقت هتافات مطالبة بإسقاط حكومة الحبيب الصيد ومندّدة بـ«مماطلتها» و«إخلافها بوعودها وتعهّداتها». ولم يكتف المحتجّون بذلك بل ردّدوا عبارات نابية بحقّ شخصيّات سياسيّة ولم ينج مسؤولو النقابات الأمنيّة الأخرى المُمضية على الاتّفاق الإطاري من السبّ والشتم بعد اعتبارهم «خونة» و«متآمرين»... إلخ.

ولم يقف الأمر عند ذلك الحدّ بل أقدم عدد من المتظاهرين الغاضبين على تجاوز الحواجز والأسلاك الشائكة واقتحام مقرّ رئاسة الحكومة في انتهاك صارخ لسيادة الدولة التونسيّة وتحرّش واضح بهيبتها أو ما تبقّى منها!..

وفي الوقت الذي يتفاعل فيه التحرّك الاحتجاجي «النوعيّ»، كان رئيس الجمهوريّة الباجي قائد السبسي مجتمعا بوفد من النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي، كان بصدد التماس التدخّل لدى رئاسة الحكومة لتسوية «الأزمة»..

أبرز ردود الفعل على الواقعة :

رئاسة الحكومة:

يوم الجمعة 26 فيفري 2016 أي بعد يوم واحد من الواقعة أصدرت رئاسة الحكومة بلاغا أكّدت فيه تقديمها لشكاية لدى وكيل الجمهوريّة بالمحكمة الابتدائيّة بتونس 1 قصد إجراء تتبّع عدلي ضدّ مسيّري النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي وكلّ من سيكشف عنه البحث. كما ندّدت في ذات البلاغ بـ» اقتحام حرمة مقرّ رئاسة الحكومة بالقصبة وترديد شعارات سياسيّة والتهديد بالعصيان والتلفّظ بعبارات غير أخلاقيّة تمسّ من هيبة الدولة ومن مؤسّساتها إلى جانب إلحاق ضرر بالسير العادي لمصالح الدولة وحثّ على بثّ البلبلة والإخلال بالأمن العامّ وبمقتضيات حالة الطوارئ» (القضية المرفوعة من طرف رئاسة الحكومة القضيّة عدد 70403 من مشمولات النيابة العموميّة بالمحكمة الابتدائيّة بتونس)..

نصّ البلاغ كاملا:

تعبّر رئاسة الحكومة عن تنديدها الشّديد بتعمّد عدد من المنتسبين للنقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي اقتحام حرمة مقرّ رئاسة الحكومة

بالقصبة وتعطيل نسق العمل وترديد شعارات سياسيّة وتهديدات أبعد ما تكون عن العمل النقابي الأمني والمطالب المهنيّة والتلفّظ بعبارات نابية وغير أخلاقيّة وهي تصرّفات تدخل تحت طائلة القانون.

وإذ تعتبر رئاسة الحكومة أنّ هذه الممارسات المشينة والتجاوزات الصّارخة والتهديد بالعصيان تتنافى مع أحكام الدستور والقوانين الجاري بها العمل فإنّه لا يمكن بأيّ حال من الأحوال التساهل معها أو التغاضي عنها.

وعلى هذا الأساس تمّ الشّروع في القيام بالتّتبّعات القضائيّة ضدّ كلّ من يثبت تورّطه في الأفعال سالفة الذّكر.

وإذ تشجب رئاسة الحكومة كلّ الممارسات المنفلتة وغير القانونيّة فإنّها تكبر الجهود الجبّارة التي تبذلها جموع الوحدات الأمنيّة التي ما فتئت تكرّس مقوّمات الأمن الجمهوري وتضطلع بدورها كاملا في خوض الحرب على الإرهاب وحماية الأرواح والممتلكات العامّة والخاصّة.

كما تؤكّد الحرص الدؤوب على تحسين الأوضاع المادّية والمعنويّة للأمنيّين وتمكينهم من التجهيزات والمعدّات الضروريّة وتدعيم الإحاطة الاجتماعيّة لفائدتهم ولفائدة عائلاتهم.»

وزارة الداخلية:

وصفت وزارة الداخلية الواقعة بـ«التهديد الخطير للأمن العامّ» واعتبرتها تصرّفا بعيدا كلّ البعد عن العمل النقابي الأمني كما قامت برفع دعوى قضائيّة (القضيّة المرفوعة من طرف وزارة الداخليّة القضية عدد 70404 من مشمولات النيابة العموميّة بالمحكمة الابتدائيّة بتونس)..

نصّ البلاغ كاملا:

«إزاء ما شاب التّحرّكات الأخيرة لعدد من المنتسبين للنّقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الدّاخلي من تجاوزات خطيرة وخروقات لأحكام الدّستور

والقانون، تتمثّل خاصّة في تعطيل سير العمل بالمرفق الأمني العامّ من خلال الامتناع عن تأمين الأنشطة الرّياضيّة والثّقافيّة، واقتحام حرمة مقرّ رئاسة الحكومة بالقصبة والمساس بالسّير العادي لمصالحها، فضلا عن رفع شعارات تحريضيّة ضدّ السّلطة ورموزها بما يشكّل مساسا خطيرا بهيبة الدّولة، واعتبارا لما تشكّله هذه الممارسات، التّي لا تمتّ للعمل النّقابيّ الأمني بأيّ صلة، من تهديد خطير للأمن العامّ في ظلّ حالة الطّوارئ التّي تمرّ بها البلاد، تُعلم وزارة الدّاخليّة أنّها شرعت في اتّخاذ كلّ الإجراءات القانونيّة ضدّ كلّ من ستثبت مسؤوليّته في ارتكاب المخالفات والتّجاوزات المذكورة. وتُؤكّد الوزارة احترامها للعمل النّقابي الأمنيّ وتأييدها له وفق ما جاء به الدّستور ونصّ عليه القانون. كما تثمّن وزارة الدّاخليّة مجهودات أبناء المؤسّسة الأمنيّة وتفانيهم المتواصل في أداء الرّسالة الأمنيّة النّبيلة المناطة بعهدتهم للذّود عن الوطن وتكريس مقوّمات الأمن الجمهوريّ.»

النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي:

أكّد الناطق الرسمي باسم نقابة قوّات الأمن الداخلي شكري حمادة أنّ هناك حملة منظّمة لتشويه صورة العمل النقابي الأمني لدى الرأي العامّ، وأشار إلى أنّ منخرطي النقابة تصرّفوا بعفويّة ردّا على مماطلة السلطة وتحرّكوا بدافع الحرص على الحقوق المشروعة لجميع الأمنيّين. كما شدّد حمادة على أنّ نقابتهم تدفع ثمن عدم دخولها لبيت الطاعة على غرار بقيّة النقابات الأمنيّة..

وفي بيان لها صادر يوم السبت 27 فيفري 2016 وجّهت النقابة تحذيرا مباشرا لوزارة الداخليّة من اتّخاذ أيّ إجراءات ضدّ منخرطيها..

نصّ البيان كاملا:

«تشير النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي أنّ الحملة الممنهجة ضدّها الغاية منها تكميم الأفواه وهرسلة العمل النقابيّ المكفول بالدستور والقانون

والمواثيق والمعاهدات الدوليّة وعودة الممارسات اللاديمقراطيّة وتؤكّد على عدم انسياقها وراء التجاذبات والردّ على كلّ من يريد تسييس وتوظيف التحرّك الاحتجاجي الذي قامت به النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي وقواعدها النقابيّة من بنزرت إلى تطاوين يوم 25 فيفري 2016 بالقصبة هو شكل من أشكال النضال النقابيّ والتعبير عن رفض معظم الشريحة الأمنيّة من مختلف الأسلاك للاتّفاق المتعلّق بتحسين الوضع الماديّ والاجتماعيّ لقوّات الأمن الداخلي ودعوة الحكومة إلى الإيفاء بتعهّداتها واعتبار رجالات قوّات الأمن الداخلي جزءا من الشعب التونسي.

تتحمّل النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي مسؤوليّاتها كاملة في قراراتها وتبعاتها وتؤكّد أنّ الصفة الأمنيّة لا تحرم حقّ العيش الكريم، وتبعا للبلاغ الصادر عن رئاسة الحكومة بتاريخ 26 فيفري 2016 الداعي لمقاضاة عدد من المنتسبين للنقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي فإنّها تعبّر عن استعدادها للمثول أمام القضاء كبقيّة المنظّمات التونسيّة لكنّها ترفض المحاكمات عبر المنابر الإعلاميّة ومحاولة التأثير والتأليب.

لإنارة الرأي العامّ تُعلم النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي أنّ ما تمّ التسويق إليه من مغالطات عبر عديد المنابر الإعلاميّة فإنّ تحرّكاتها الاحتجاجيّة انطلقت بكامل تراب الجمهوريّة منذ يوم 04 نوفمبر 2015 إلى حدّ التاريخ تحت شعار «وطني نحميه.. وحقّي ما نسلّمش فيه» عبّرت خلالها معظم الشريحة الأمنيّة من مختلف الأسلاك عن رفضها لطريقة تعاطي الحكومة مع ملف تحسين الوضع المادّي والاجتماعي للأمنيّين مثل بقيّة قطاعات الدولة، كما تمّ التواصل مع كلّ السلط بالبلاد وعي رأسها السيّد رئيس الجمهوريّة والسيّد رئيس الحكومة، وتوجيه عديد المراسلات ورسالة مفتوحة عبر الصحف اليوميّة في الغرض قبل تنفيذ يوم الغضب الأمني بالقصبة.

تؤكّد النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي تمسّكها بمبدإ الدفاع عن حقوق الأمنيّين والتزامها بالتعهّدات السابقة ورفضها الخضوع للتعليمات والتوجيهات الإداريّة وتحذّر سلطة الإشراف من توخّي أيّ أسلوب فيه مساس بمنخرطي النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي على خلفيّة مشاركتهم في التحرّكات الاحتجاجيّة وتنفيذ قرارات هيكلهم النقابيّ.»

كما ننشر في ما يلي نصّ التدوينة التي نشرتها النقابة الوطنيّة على صفحتها الرسميّة بتاريخ 26 فيفري 2016:

«ما وصل إليه الوضع يوم أمس تسبّبت فيه الحكومة بدرجة كبرى.

يعني قبل أن تقوم الحكومة بتتبّع حوالي 8000 أمني دخلوا للقصبة مطالبين بحقوقهم، عليها محاسبة نفسها بما اقترفته في حقّ الأمنيّين. للتّاريخ فإنّ الحكومة تفاوض النقابة الوطنيّة عديد المرّات لكن ما زاد في الطين بلّة قيامها بإمضاء اتّفاقيّة وإقصاء النقابة الوطنيّة صاحبة أكبر تمثيليّة نقابيّة وعدم تطبيق ما جاء به العرف النقابي العالمي. بالتالي على الحكومة مراجعة تصرّفاتها والتي أدّت لعمليّة احتقان كبيرة في صفوف الأمن.. وكما قال الكاتب العامّ للنقابة الوطنيّة إذا ثبت تجاوز للقيادات النقابيّة فالقانون هو الفيصل».

النقابة الجهويّة بالحوض المنجمي والنقابة الجهويّة بقفصة:

أصدرت النقابتان التابعتان للنقابة الوطنيّة بيانا مشتركا أيّدتا فيه موقف القيادات المركزيّة، واللافت أنّ بيان المساندة حمل اسم «بيان تحذيري» وتضمّن عبارات صداميّة واضحة تجاه السلطة والنقابات الموقّعة على الاتّفاق.

نصّ البيان كاملا:

«نحن أعضاء النقابة الجهويّة لقوّات الأمن الداخلي بقفصة وأعضاء جهويّة الحوض المنجمي المجتمعون اليوم 2016/02/27 بداية من الساعة

10:00 بمقرّ النقابة الجهويّة بقفصة على إثر الهجمات الإعلاميّة والسياسيّة المنظّمة والممنهجة والموجّهة ضدّ تحرّكات النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي بجميع هياكلها وقواعدها للمطالبة بحقوقنا المادّيّة والاجتماعيّة المسلوبة بعد أن استوفيْنا جميع الطرق القانونيّة للفت نظر الحكومة.

فإنّنا نستغرب مثل هذه التصرّفات العدوانيّة، واليوم ثبت وبالكاشف للجميع أنّ كلّ من يتكلّم ويتشدّق علينا في المنابر السمعيّة والبصريّة من بعض سياسيّي ومحلّلي آخر الزمان وبعض منتسبي النقابات الإداريّة والذين أبدوا مدى حقدهم الدفين للأمنيّين وهذه حقيقتهم المخفيّة.

هذا ونذكّر الجبان الصحبي الجويني وأمثاله أنّ أعوان الأمن الذين وصفتهم بأبشع النعوت لإرضاء أسيادك هي في الحقيقة صفاتك وأنّ نعل عون الأمن أشرف منك.

وعليه نحذّر كلّ من تسوّل له نفسه المساس بأيّ نقابيّ أو منخرط بالنقابة الوطنيّة فإنّنا سنكون له الرجل الواحد ولن تُثنينا تهديداتكم وسنواصل النضال لافتكاك حقوقنا بكلّ الطرق القانونيّة والمشروعة كلّفنا ذلك ما كلّفنا.

كما نطالب كلّ المسؤولين الأمنيّين الجهويّين من مديري أقاليم ورؤساء مناطق ومديري الوحدات السجنيّة والحماية المدنيّة لتتبّع المذكور أعلاه لاتّهامهم بدعم تحرّكات النقابة الوطنيّة.

وفي الأخير نشدّ على أيادي كلّ منتسبي النقابة الوطنيّة وإنّنا ماضون إلى الأمام للدفاع عن حقوقنا ولا يُثنينا أيّ تهديد أو وعيد من أيّ جهة كانت وندعوهم للالتفاف حول نقابة صوت الحقّ ونساند كلّ ما جاء بالبيان عدد 2016/05 الصادر عن النقابة الوطنيّة» .

نقابة موظفي وحدات التدخل:

قالت نقابة موظّفي وحدات التدخّل في شخص المتحدّث الرسمي باسمها مهدي بالشاوش إنّ ما أقدمت عليه نقابة قوّات الأمن الداخلي من تصرّفات غير مسؤولة شوّه صورة المؤسّسة الأمنيّة وأحرج بقيّة النقابات. مضيفا أنّ تسييس مطالب الأمنيّين مرفوض وما على الحكومة إلاّ تطبيق القانون على الخارجين عليه..

النقابة العامّة للحرس الوطني:

في بيان لها يوم 28 فيفري 2016 شدّدت النقابة العامّة للحرس الوطني على ضرورة «عدم مؤاخذة الأمنيّين المشاركين» والاكتفاء بـ«تتبّع الطرف المسيّر»، كما أكّدت أنّ المشاركين في الوقفة الاحتجاجيّة تمّ شحنهم عبر الشائعات والمغالطات بخصوص فحوى الاتّفاقيّة المضاة بين الحكومة والنقابات الفاعلة.

حزب «آفاق تونس»:

أصدر حزب «آفاق تونس» أحد أضلاع الائتلاف الرباعي الحاكم بيانا ندّد فيه بحادثة اقتحام القصبة وترديد هتافات مسيّسة مشدّدا على أنْ «لا مجال للتسامح مع من تجاوز وانتهك نواميس الفعل النقابي الأمني المنصوص عليه في الدستور».

في ما يلي نصّ البيان كاملا:

«يعبّر حزب آفاق تونس عن استنكاره الشديد تجاه التحرّك الاحتجاجي الأخير من قبل جزء من النقابات الأمنيّة في تعدّ صارخ على القانون وازدراء خطير لحرمة مؤسّسات الدولة ممّا يبعث برسالة سيّئة تهزّ الثقة في مؤسّسات الدولة وقدرتها على حماية القانون وتوفير الأمن لمواطنيها. وأمام هذه الخطوة اللامسؤولة من إطارات وأعوان نظاميّين

معهود لهم السهر على تطبيق القانون، فإنّه لا مجال للتسامح مع من تجاوز وانتهك نواميس الفعل النقابي الأمني المنصوص عليه في الدستور.

كما يهمّ حزب آفاق تونس أن يعبّر عن تأييده لكلّ الإجراءات المتّخذة من قبل الحكومة ضدّ من شجّع على الفوضى ويدعوها لتطبيق القانون واتّخاذ كلّ الخطوات اللازمة لردع هذه التصرّفات ومنع تكرارها في المستقبل مع تأكيده على مواصلة مؤازرته للمؤسّسة الأمنيّة عموما في أداء مهامّها الأمنيّة وتصدّيها للإرهاب ضمن مسؤوليّاتها الدستوريّة والقانونيّة. ويدعو في هذا السياق كافّة الإطارات الأمنيّة بالتحلّي بروح المسؤوليّة وإعطاء المثال في الدفاع عن مطالبهم الشرعيّة بالأساليب القانونيّة والتي تتماشى مع خصوصيّات عملها».

حزب «حراك تونس الإرادة»:

أصدر حزب حراك تونس الإرادة يوم 26 فيفري بيانا استنكر فيه ما سمّاه «المنحى الانقلابي» على العمليّة الديمقراطيّة حاثًّا السلطات على مواجهة كلّ تجاوز خطير أو «خرق للدستور» بتطبيق القانون بصرامة..

«أقدمت النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي يوم الخميس 25 فيفري 2016 على اقتحام ساحة الحكومة بالقصبة بتخطّي الحواجز الأمنيّة ورفع شعارات سياسيّة وانقلابيّة لا صلة لها بالمطالب النقابيّة والاجتماعيّة المشروعة لأسلاك الأمن المختلفة. وإذ يستنكر حراك تونس الإرادة هذا الخرق الصارخ للدستور ويندّد بهذا المنحى الانقلابي على العمليّة السياسيّة الديمقراطيّة فإنّه يستهجن استهداف رئاسة الحكومة وأحد رموز السيادة ويدعو إلى تطبيق القانون بقوّة في مواجهة هذه التجاوزات الخطيرة وغيرها. وينبّه حراك تونس الإرادة إلى أنّ هذا التمرّد المهدّد للدولة وللسلم الاجتماعي يتزامن مع مخاطر محليّة وإقليمية ويمنع بلوغ

مؤسّسات الدولة ما تحتاجه من وحدة ويقظة شاملة واستعداد دائم وفي مقدّمتها يقظة المؤسّسة الأمنيّة ووحدتها وجهوزيّتها».

الهيئة العليا للاتّصال السمعي البصري:

في تصريح إذاعي أدان عضو الهيئة العليا للاتّصال السمعي البصري هشام السنوسي ما أقدم عليه بعض الأمنيّين محذّرا من مغبّة التحرّش بمؤسّسات الدولة في ظرف دقيق تواجه فيه البلاد خطر الإرهاب..

يبقى أن نشير إلى أنّ واقعة القصبة قدحت أسئلة حارقة بقيت عالقة إلى اليوم نذكر منها ما يلي:

كيف تمّ جلب الآلاف من المحتجّين؟ وهل جميعهم من الأمنيّين؟ وهبْ أنّ جميعَهم أمنيّون فهل كلّهم كانوا من منخرطي النقابة «الوطنيّة»؟ وعلى أيّ أساس تمّ تسخير عشرات الحافلات العموميّة لنقل المتظاهرين من مختلف أنحاء البلاد؟ وإن كان ذلك على وجه الكراء هل دفع الهيكل النقابي المعاليم من ميزانيّته الخاصّة أم تكفّلت جهة مّا لغاية مّا بالتمويل؟!!

قصارى القول..

شكّل يوما 25 جانفي و25 فيفري 2016 لحظتين فارقتين في تاريخ العمل النقابي الأمني في تونس إذ لم يسبق أن حدث انتهاك قانوني بهذه الفجاجة. فالأمنيّون المؤتمنون على ضمان احترام القوانين وحماية مؤسّسات الدولة من كلّ اعتداء أقدموا على ما يتنافى وطبيعة عملهم الحسّاس ويتعارض مع قواعد النشاط النقابي للأسلاك الأمنيّة إذ يمنع الفصل 11 من المرسوم 42 المؤرّخ في 25 ماي 2011 قوّات الأمن الداخلي من الإضراب عن العمل أو تعطيل سيره بأيّ وجه حتّى لو كان ذلك في إطار ممارسة الحقّ النقابي. كما يحجّر الدستور التونسي على قوّات الأمن الداخلي تنفيذ إضرابات نظرا لخصوصيّة المهامّ الموكولة لها

إذ ينصّ الفصل 36 على ما يلي: «الحقّ النقابي بما في ذلك حقّ الإضراب مضمون، ولا ينطبق هذا الحقّ على الجيش الوطني، ولا يشمل حقّ الإضراب قوّات الأمن الداخلي والديوانة»..

وبعيدا عن البعد القانوني تُخفي حادثتا الزحف على القصر الرئاسي واقتحام القصبة صراع زعامات ومواقع بين النقابات الأمنيّة حيث تتمعّش النقابة الوطنيّة لقوّات الأمن الداخلي من ريع مشاكل الأمنيّين المتراكمة وبالتالي هي لا تسعى ضرورة إلى حلّها بشكل جديّ وتعمل على تعطيل كلّ خطوة في هذا الاتّجاه حتّى تبقى في صدارة المشهد النقابي والاستثمار في الأزمات (وخلقها أحيانا) بما يخدم أجندات مُغرضة تنفّذها وجوه «نقابية» معروفة.

الجرائم الإلكترونية

إذا أردنا تصنيف التدوينات الفايسبوكيّة التي ينشرها المتطفّلون على العمل النقابي الأمنيّ، نجدها تدور أساسا بين القذف والتهديد والادّعاء بالباطل وتسريب الوثائق السرّية. والتزاما بنقطة البحث في هذا الفصل سنستثني الصنف الأخير من دائرة الرصد الموجز للتجاوزات "الافتراضيّة" للبعض من هؤلاء..

الراشدي..

- في نوفمبر 2014 وبعد مشاركة الصحفي الاستقصائيّ ماهر زيد في أحد البرامج التلفزيّة كتب حبيب الراشدي تدوينة فايسبوكيّة، ممّا جاء فيها قوله: "حمزة البلومى استدعى الإرهابى ماهر زيد(...)". ليواصل الأمني المعزول المتستّر بستار العمل النقابي توزيع التهم الخطيرة جزافا في ما يمكن اعتباره قذفا صريحا.

- في جوان 2015 اتّهم الراشدي رقيبا سابقا بالجيش الوطني بالخيانة العظمى في كلام مرسل ودون تقديم أي دليل، يقول في تدوينته: "(...) السيد الفرجانى الرقيب بالجيش الوطنى سابقا قبل أن يقع التفطن الى خيانته للعسكر هو اليوم وسيط دولي(...)"

- في تدوينة شديدة الخطورة نشرها في سبتمبر 2016 روّج الراشدي لرؤية تقسيميّة عنصريّة تعزل مناطق الجنوب عن الشمال في تعارض تامّ مع مقتضيات صيانة الوحدة الوطنيّة..

- في أكتوبر 2016 وصف الراشدي الصحفي ماهر زيد بـ"المجرم"

في واقعة قذف جديدة..

هذه التجاوزات المتكرّرة جعلت حبيب الراشدي محلّ تتبّع قضائي في أكثر من مناسبة. حيث سبق أن رفع المحامي سمير بن عمر شكاية ضدّه من أجل تُهم الثلب ونسبة أمور غير حقيقيّة لتُصدر المحكمة الابتدائيّة بتونس بتاريخ 06 ماي 2016 حكما بحقّه يقضي بسجنه عاما مع النفاذ إلى جانب تغريمه بالمليم الرمزي.

الدردوري..

- في ديسمبر 2014 كتب عصام الدردوري تدوينة وجّه فيها اتّهامات خطيرة لعبد الكريم العبيدي في استباق لحكم القضاء الذي قضى (في ما بعد) بختم الأبحاث وحفظ التهم المنسوبة إلى رئيس فرقة حماية الطائرات السابق. نشر الدردوري يقول: "الإطار الأمني الذي أشارت إليه هيئة الدفاع عن الشهيد محمّد البراهمي بأنّه من ساهم في توفير الدعم اللوجستي للإرهابي أبو بكر الحكيم هو رئيس فرقة حماية الطائرات السابق عبد الكريم العبيدي الذي نلنا شرف كشف حقيقته للرأي العام منذ سنة 2012 في أكثر من موقف وفي أكثر من تدوينة هو نفس الشخص الذي كوّن مجموعة أمنيّة على خلاف الصيغ القانونيّة (...)"

- بعد إيقاف صاحب موقع "الثورة نيوز" المدعوّ ناعم الحاج منصور على خلفيّة قضيّة رفعتها الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد نشر الدردوري في أكتوبر 2016 تدوينة اتّهم فيها المدير العام للأمن الوطني عبد الرحمان الحاج علي (المعروف بمهنيّته وانضباطه) بالفساد وحماية الفاسدين. نقرأ في هذا المنشور ما يلي نصّه: "أتساءل كيف سيقضي السيّد المدير العام للأمن الوطني عبد الرحمان بالحاج علي ليلته و صديقه المبتزّ الذي كان يستقبله في مكتبه ولا يرد له طلبا يقضي ليلته الأولى في السجن (بلغ حد

تنفيذ إملاءات الناعم في عديد التعيينات في الخطط الأمنية)".

وليد زرّوق..

- في سياق الرد على تصريحات تلفزية أدلى بها ماهر زيد يوم 07 نوفمبر 2014 كتب وليد زرّوق تدوينة فايسبوكيّة ادّعى فيها أنّ الصحفي الاستقصائي المذكور سرق محاضر بحث عندما كان يعمل بالمحكمة الابتدائيّة بتونس في ادّعاء بالباطل باعتبار أنّ القضاء قام بحفظ التهمة بحقّه. نقرأ في التدوينة المعنيّة ما يلي نصّه: "نحمّل المسؤوليّة كاملة للسيّد وكيل الجمهورية للإذن بفتح بحث تحقيقي في عمليّة سرقة وتسريب محاضر البحث من طرف المدعو ماهر زيد وتسريبها لعناصر إرهابيّة متشدّدة متورّطة في العمليّات الإرهابيّة".

- في فيفري 2015 نشر زرّوق تدوينة خطيرة اتّهم فيها وزارة الداخليّة بالمشاركة في الإرهاب. وذلك بالزعم أنّ الوزارة المذكورة تسيطر على أغلب المؤسّسات الإعلاميّة وتفرض عليها ضيوفا محدّدين من أجل ضمان عدم فضح المتسبّبين في الانتهاكات الأمنيّة وخدمة الإرهاب.

- في سياق الحديث عن قضيّة عصام الدردوري وبتاريخ 04 جوان 2016 نشر وليد زرّوق تدوينة فيها مسّ واضح من شخص قاضي التحقيق 13. نقرأ في هذه التدوينة ما يلي نصّه: "ياخي قاضي التحقيق 13 مايحشمش على روحو كيفاش يقبل على نفسه أن يكون هو الخصم وهو الحكم وهذا إجراء تمادى في فعله كثيرا... كيف تغيب عنه أبسط أخلاقيّات المهنة ويقوم باستدعاء أحد أكثر المنتقدين لأدائه في قضيّة رفيقها الشهيد شكري بلعيد ويلفّق التهم حسب أهوائه ويوظّف المرفق العامّ لحروب شخصيّة...

لو كانت هنالك هيئة عليا للقضاء العدلي لوقع إحالته على مجلس

التأديب وعزله. لو كان قاضيا مستقلاّ لترفّع عن هذا المستوى ونأى بنفسه في الدخول في مهاترات أعتبرها صبيانيّة بهلوانيّة(...)"

ولم يكتف المدعوّ وليد زرّوق بالكذب والقذف وإطلاق الاتّهامات جزافا بل مرّ إلى مرحلة التهديد بالقتل عبر استخدام شبكة الاتّصالات العموميّة (الهاتف)، و على خلفيّة شكاية رفعها ضدّه الصحفي ماهر زيد تمّ في جويلية 2015 إصدار بطاقة إيداع بالسجن بحقّه. وفي ما يلي نص التدوينة التي نشرها زيد لتوضيح خلفية الدعوى التي رفعها ضدّ زرّوق:

"توضيح للأخوة و الأصدقاء وللباحثين عن المعلومة الصحيحة :

تلقّيت أواسط رمضان المعظّم مكالمة من المدعو وليد زرّوق على خلفيّة كتابتي عن إدارة عدد ممّن ينتحلون زورا صفة نقابيّين أمنيّين لعدد من صفحات التواصل الاجتماعي وتوجيه البعض الآخر من أجل تشويه شخصيّات وأحزاب وجمعيّات وهي تجارة رائجة في الوسط الانقلابي على غرار فضيحة تزوير شريط للإساءة إلى رئيسنا السابق.

وخلال المكالمة قام المدعو زرّوق بتهديدي بالتصفية الجسديّة إضافة إلى استهدافه وزراء الداخليّة والعدل ووكلاء الجمهوريّة وقضاة تحقيق اسميّا بالثلب والطعن في أعراض أمّهاتهم ووصف بعضهم اسميّا بأقوام لوط.

وكما كان ليفعل أيّ واحد منّا تقدّمت بشكاية في الغرض قابلها المدعوّ زرّوق بالتهكّم على وزير العدل بقوله: لقد أصدرت منشور تفتيش في حقّ وزير العدل.

إضافة إلى ذلك فقد رفض تلبية الدعوات المتكرّرة للاستجواب من طرف النيابة العموميّة وتحصّن بالفرار.

كما أجد نفسي في غنى عن التعرّض إلى عشرات الشكايات التي

تلاحقه من مواطنين وأمنيّين تعرّضوا إلى الإساءة والاعتداء من خلال صفحات ومواقع يحرّكها صحبة آخرين.

ولكلّ حادث حديث".

هذا ويواجه عون السجون المعزول وليد زرّوق عدّة قضايا ذات علاقة مباشرة بـ"نشاطه الفايسبوكي" من أطراف مختلفة من بينها قضيّة رفعها ضدّه الناطق الرسمي السابق باسم النيابة العموميّة سفيان السليطي بتهمة القذف العلني والإساءة إلى الغير عبر شبكة التواصل الاجتماعي ونسبة أمور غير قانونيّة لموظّف عمومي، ليصدر بحقّه حكم بالسجن 03 أشهر في أكتوبر 2015 قبل أن ينال في مارس 2016 حكما بالسجن 08 أشهر مع تأجيل التنفيذ من قبَل المحكمة الابتدائيّة ببنزرت وذلك بتهمة الإساءة لموظّف عمومي أثناء مباشرته وظيفته وإقلاق راحة الغير عبر شبكة التواصل الاجتماعي.

نقابيّو السجون يبتزّون مساجين

تشكّل الوثيقة الواقعة نهاية هذا الفصل وبعد التأكّد من مصادر مختلفة من صحّتها منطلقا للحديث عن أحد أخطر أشكال التواطؤ بين السجين في جرائم الإرهاب والسجّان، واشتراكهما في الجريمة بأنواعها المختلفة. لقد تلقّت الإدارة العامّة للسجون والإصلاح بتاريخ 6 جانفي 2011 شكاية من أحد المساجين السلفيّين سابقا عرّف موضوعها بـ"شرح وضعيّة خاصة". ويتّضح من خلال تاريخ تقديمها الذي يصادف أيّام عنفوان الثورة التونسيّة وقابليّة النظام وقتها لقبول كلّ أنواع التظلّم لامتصاص غضب الناس في تلك الفترة.

وقد عرّف الشاكي نفسه مع بداية الرسالة باعتباره كان "سجين صبغة خاصّة" حيث بمزيد التحرّي في هويّته أكّدت مصادر متطابقة إيقافه ومحاكمته من أجل الانتماء إلى خليّة سلفيّة جهاديّة. ثمّ شرع في تأصيل مشكلته حيث أكّد تعرّفه على "النقابي الأمني" وليد زرّوق الذي كان وقت قضائه لمحكوميّته يعمل بفرقة "الأنياب" المكلّفة بتدريب وتسيير كلاب الحراسة السجنيّة. وأشار الشاكي إلى أنّ العون المذكور بادر إلى ربط الصلة به وقدّم له خدمات خارج السجن بمقابل مادّي لم يذكره أيضا كما لم يتحدّث عن طبيعة الخدمات التي قدّمها له.

ويؤكّد الشاكي من خلال الرسالة كونه بعد إطلاق سراحه، بادر العون المذكور إلى الاتّصال به مجدّدا. ولمّا كانت الظروف قد تغيّرت باعتبار

النقلة العقابيّة التي شملته ليصبح حارسا بسجن صفاقس، فقد تولّى الشاكي إرسال عدّة حوّالات بريديّة إليه على وجه المساعدة كما يقول.

ثمّ انتهى الشاكي إلى صلب موضوع تظلّمه حيث أكّد أنّه لمّا عرف ضائقة مادّية وطلب من السجّان السابق إعادة بعض ما قبضه منه من أموال بادر الأخير إلى كيل التهديدات له وحرّض عليه أصدقاءه وبعض أعوان الأمن كما يقول في الشكاية.

وهنا من خلال ما ورد بالوثيقة الرسالة يبرز جليّا دور المادّة التي طوّعت عون الحراسة السجنيّة ليقدّم خدمات لم يذكر منها الشاكي شيئا ولا يستبعد أن تكون ارتكابه لبعض الأفعال المخالفة للقانون إضافة إلى كون المعاملة في حدّ ذاتها تشكّل دوسا للقانون وخيانة لما اؤتمن عليه السجّان من حراسة السجن وضمان تطبيق القانون.

ابتزاز متهم بالتخطيط لاغتيالات

في السابع من جوان 2013 توجّه مدير سجن المرناقيّة الرائد كمال مقايدي برسالة إلى المدير العامّ للسجون والإصلاح موضوعها "إحالة وثائق" وأرفقها بتقرير خطّي و3 وثائق.

وتفيد المراسلة بين مدير سجن المرناقيّة والمدير العام للسجون أنّ أحد الأعوان برتبة عريف أوّل قام خلال عمليّة تفتيش بحجز 3 وثائق لدى محامية السجين فتحي دمّق حاولت تسريبها خارج السجن.

لقد كان فتحي دمق النزيل ×××43 موقوفا منذ أواخر 2012 في واحدة من أكبر القضايا التي هزّت الرأي العام بعد الثورة. فقد انتشرت مقاطع الفيديو الخاصّة به رفقة آخرين وهم بصدد "التخطيط" لاغتيال شخصيّات سياسيّة ورجال أعمال، في كلّ المواقع والصفحات الإخباريّة وبقيت تلك القضيّة حديث الناس لشهور.

وتتمثّل الوثائق الثلاث المصادرة لدى المحامية في رسالتين شخصيّتين من قريبته وأخرى بها توجيهات شخصيّة أراد إسداءها إلى نفس القريبة. فقد تضمّنت إحدى الرسائل الموجّهة إليه اشتراط عون السجون و"الوجه النقابي" المعروف "ألفة العيّاري" مبلغ 30.000 دينار لتتكفّل بإخراجه من السجن لإجراء عمليّة جراحية. فبالرغم من خطورة القضيّة الموقوف فتحي دمق على ذمّتها لم تتوانَ إحدى السجّانات في عرض خدمة تسهل ربطه بالعالم الخارجي -رغم أحقّية وقانونيّة تمتّعه بالعلاج- خارج الأطر القانونيّة والإجرائيّة.

هذا ولا يعرف إن كانت السجّانة المذكورة أو زملاء لها قد قدّموا تسهيلات أو خدمات معيّنة لفتحي دمّق مقابل الحصول على مقابل مادّي.

لسيدي بو سعيد في 6 جانفي 2011

13

إلى عناية السيد
المدير العام للسجون والإصلاح

الإدارة العامة للسجون والإصلاح
مكتب الضبط
06 جانفي 2011

العارض: [redacted] الزرقاني
ب ت و: 003[redacted]
العنوان: [redacted] سيدي بو سعيد

الإدارة العامة للسجون
6 - جانفي 2011

الموضوع: شرح وضعية خاصة

ورد في 06 جانفي 2011

نور الدين الشعباني
للإرشاد

سيدي المدير العام

تحية تليق بمقام شخصكم الكريم

وبعد، إني المذكور أعلاه كنت موقوفا في أحد الأيام إلى
جمعية خير مرفقين بسبب صفة خاصة، وكانت لي علاقة
بعون السجون ولقد زرته باعتباره من المنطقة التي أقيم بها
ويدعى ... والمعني يعمل بفرقة الإرشاد بسجن ...
وقد ربط بي الصلة وأفادني بعدة خدمات خارجية
ثم ... وبعد إطلاق سراحي اتصل بي وكان المعني قد
... إلى ... وطلب مني إعانته
وذلك بإعانته ماديا حيث توليت إرسال عدة حوالات
بريدية إلى المعني وطالت المدة وطلبت منه إرجاع
إليه استرجاع المبالغ فما كان من المعني إلا الرفض وعادى
بإفشاء بعض الأقاويل التي أنفقت مع أصدقائي
والمقربين مني ولما طلبت منه الكف على هذا
عليه قال لي بالحرف الواحد "إني كاميكاز"
والحال أن المعني يقول هذا الكلام ... أحد معارفه يعمل
بأمن الدولة وأمام هذا الموقف الصعب محرجا من مجابهة
أعوان الأمن ... حتى أني ... كل ما سبق ما تعلق

بيت لخافش سي نقابل اللوز (رفض المقابلة والإهانة) ه

خبت خلتني لكبيرة سميرة بش تقنع ماما بش دبي ذ زوروا

كانت حابة نعيك و بطلت ممكن دجيبك الجمعة الجاية.

المحبس عنيف رفض الإهانة وما يحبش يدخل في الموضوع -

ألفة العيادي أقصى حاجة تنجم تعملها 30 مليون وتخرجك

للمشطار

مصطفى سليني كلمتو تليفونو مسكر

م/ر
الجمهورية التونسيّة
وزارة العدل
الإدارة العامة للسّجون و الإصلاح
سجــن المرناقيــة
عـــــدد 226/ص

المرناقية في: 07 جوان 2013

غايــة السيــد
المدير العام للسّجون والإصلاح

الموضــــوع: بشأن إحالة وثائق.
المصاحيــــب: تقرير خطي + عدد 03 وثائق.

وبعد، أتشرّف بأن أحيل عليكم تقرير وفانا به منظورنا العريف أول رمزي [redacted] رقم 72[redacted] وعدد 03 وثائق تم حجزها لدى المحامية [redacted] منوبة السجين "فتحي الصادق علي دمق" إيقاف 43[redacted] محاولة تسريبها بعد مقابلته.

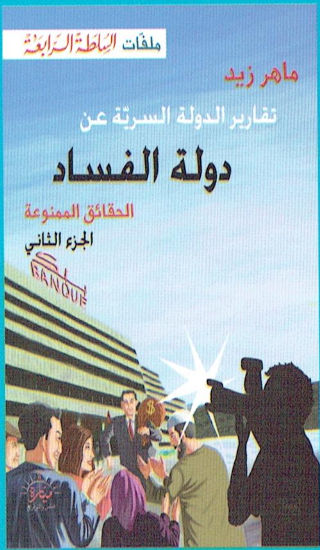
للإحاطــــة والإذن بمــــا ترونــــه.

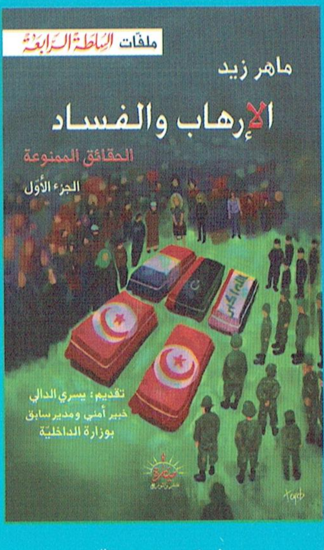
مدير سجن المرناقيــة
الرائــد/كمــال مقايــدي

المرسل اليهم السادة:
للتعهـــد/متفقد مصالح السّجون والإصــلاح.
للتعهـــد/مديــر إدارة الوحــدات السجنيــة.
للتعهـــد/مديـــر إدارة أمن الوحدات السجنية والإصلاحية.
للتعهـــد/مديـــر إدارة المصالح المشتركــــة.
للتعهـــد/مديـــر إدارة الشؤون الجزائيّة
للتعهـــد/رئيس الإدارة الفرعية للموظفين والإنتداب والتكوين والشؤون الإجتماعية.

الفهرس

صدر في
السلسلة نفسها





شكر خاصّ
للكاتب صابرالنفزاوي
لإسهامه في توضيب مادّة
هذا العمل.
فايسبوك:
@Nefzaoui.saber

هذا العمل مهدى إلى روح أبطال الوطن
من أمنيّين شرفاء وجنود بواسل ومواطنين أبرياء
نحسبهم عند اللّٰه من الشهداء



9 789938 001532

الثمن في تونس: 10 د.ت
خارج تونس: 10 €